كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» لا تصح نسبته إلى الراغب الأصفهاني

للدكتور أحمد حسن فرحات

اطلعت مؤخراً على عرض للكتاب الذي قمت بتحقيقه، وهو «مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة» للراغب الأصفهاني، والذي قامت بنشره دار الدعوة في الكويت.

أما عرض الكتاب فقد كان من قبل الأخ الدكتور عمر عبد الرحمن الساريسي، وذلك في المجلة العربية للعلوم الإنسانية[1] التي تصدر عن جامعة الكويت.

وابتداءً أسجل للأخ الكاتب إنصافه وحسن ظنه بأخيه، وما جاء من كلمات الثناء على العمل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حسن أدبه وخلقه، وهما الأمران اللذان نفتقدهما في كثير ممن ينتسبون إلى العلم في هذا العصر، وأقول له: إن علماءنا السابقين قالوا في مثل هذه الحال: «لا يعرف الفضل إلا ذووه».

ثم إنني أسجل أيضاً للأخ الكاتب فرحه الكبير حينما سمع بنبأ تحقيق الكتاب من أخبار التراث العربي، لأنه وجد أخيراً من يشاركه في نفض الغبار عن صورة هذا اللغوي الكبير، والمفكر المسلم، والمفسِّر المتميز... إن هذا الفرح الكبير الذي شعر به الأخ الكاتب ليدل ـ بلا شك ـ على نفسية رضية سوية، وعلى حب للعلم والحق من أي مصدر جاء، ولا يجد في نفسه حرجاً أو غضاضة من أن يشاركه أحد في موضوع يهتم به، بل على الضد من ذلك فهو يفرح فرحاً كبيراً. إنها ولا شك قيمة خلقية عالية يتمتع بها الكاتب.

---

(١) العدد: ٣٢ ـ المجلد: ٨ ـ خريف عام ١٩٨٨م ـ ص: ٣١٦ ـ ٣٢٠

ثم يمهد الكاتب للملاحظات التي أخذها على العمل بقوله : «ولنا مع ذلك كله بعض الملاحظات التي ما أحسب أن صدر هذا الباحث المتمرس يضيق بها» والحق أنني فرحت بحسن ظن هذا الأخ في سعة صدري للنقد، وأقول له : إن ظنك في محله، فكما أنني لا أقبل ثناءً على عمل لا أستحقه، فكذلك لا أقبل نقداً في غير موضعه، وإن كان صدري يتسع لكلا الحالين ولا يضيق بهما. والذي أرجوه أيضاً من الأخ الكاتب أن يتسع صدره لمثل ما اتسع له صدري من قبول الملاحظات التي سأبديها على مقاله الآنف الذكر في عرض كتاب «مقدمة جامع التفاسير وتفسير الفاتحة مع مطالع البقرة».

الملاحظة الأولى

كان يتمنى الأخ الكاتب لو أنني بالإضافة إلى التحقيق قمت بدراسة شاملة تقِفُنا على مبلغ تضلع الراغب في علم التفسير، وعلى مذهبه بين المفسرين وأنواع التفسير، وعلى مذهبه في الفكر الإسلامي والفِرق، وعلماء الكلام، إلى غير ذلك من الدلالات الكاشفة عن أصحابها. . ثم يقول : وليسمح لي الأخ الكريم إذا قلت : إن الإشارات المبثوثة هنا وهناك في هوامش صفحات التحقيق غير كافية في تكوين هذه الصورة المطلوبة عن الراغب[1].

وجواباً عن هذه النقطة أقول للأخ الكاتب : إن ما يتمناه هو من مثل هذا العمل، نشاركه فيه التمني، ولكن الذي كان يحول دون ذلك هو أنني لم أكن أملك من تفسير الراغب إلا هذه المقدمة، وأظن أن دراسة مفسر ما تحتاج على الأقل أن يكون معظم تفسيره بين يدي الدارس ـ إن لم يكن كله ـ وكذلك مذهبه في الفكر الإسلامي يقتضي أن تكون كتبه في العقيدة والكلام والفِرَق بين يدي الدارس، ونحن نعلم أنه لم يطبع من كتب الراغب في هذه الفروع شيء، وإن كنت اطلعت مؤخراً على بعض رسائله المخطوطة في الاعتقاد[2]، في المكتبة السليمانية في تركية.

إن الإقدام على الدراسة قبل تحصيل مصادرها ودراستها أمر غير ممكن. وليعلم الأخ الكريم أن الأستاذ الكبير العلامة «محمود شاكر» محقق تفسير الطبري. كان ينوي أن يكتب مقدمة طويلة تعرف بالطبري وتفسيره ومنهجه، ومع ذلك فإنه قال : «هذا وقد كنت رأيت أن أكتب ترجمة للطبري أجعلها مقدمة للتفسير، ولكني وجدت الكتابة عن تفسيره في هذه الترجمة، لن تتيسَّر إلا بعد الفراغ من كتابه، وكشف النقاب عمّا استبهم من منهاجه في تفسيره، فأعرضت عن ذلك[3].

هذا مع العلم أن الأستاذ «محمود شاكر» يملك نص تفسير الطبري كاملاً مطبوعاً ومخطوطاً. ومع ذلك آثر أن يؤخر الكتابة عن الطبري وتفسيره إلى ما بعد الفراغ من الكتاب. إنه الشعور بالمسؤولية. هو الذي يدفع الكاتب في مثل هذه

---

(١) المجلة العربية للعلوم الانسانية. . العدد : ٣١٨/٣٢

(٢) رسالة في الاعتقاد ـ مخطوطة في السليمانية تعود في الأصل إلى مكتبة شهيد علي باشا تحت رقم/٣٨٢/٣.

(٣) تفسير الطبري : ١٧ ـ ١٨

الحال أن لا يقدم على دراسة غير وافية، لكيلا يقوم بعمل خداج، فهل يجد الأخ الكريم عذرنا مقبولاً في عدم الكتابة عن منهج الراغب في التفسير، ونحن لا نملك إلا مقدمة هذا التفسير؟! أرجو ذلك.

الملاحظة الثانية :

يأخذ عليَّ الأخ الكاتب «عدم تبين مذهب الراغب بين علماء الفرق الإسلامية، وأنني لا أستطيع حصره في واحد من مذاهب أهل السنة والجماعة. .»[1].

وأقول جواباً عن هذه النقطة : إنني سبق أن بينت اختلاف العلماء في عقيدته، وأن هذا الاختلاف كما كان بين كونه سنياً أو شيعياً، كذلك كان بين كونه معتزلياً أو أشعرياً، وقد ذكرت ما وجدت من أقوال العلماء في ذلك.

والذي جزمت به أنه سني بيقين، وأن قول الخوانساري من مترجمي الشيعة يؤيد أنه أشعري في الأصول، شافعي في الفروع.

ولم يكن لدي من كتبه ما يقطع بأشعريته، سوى ذلك القول الذي ينتقد فيه المعتزلة. وهو وإن كان يمكن أن يفيد أنه ليس معتزلياً، إلا أنه لا يقطع أيضاً بأنه أشعري. ذلك أن تحديد مذهب عالِم لا يمكن أن يكون اعتماداً على نص غير صريح. إن مثل هذا الأمر يحتاج في الواقع إلى دراسة ما كتبه الراغب في موضوعات الاعتقاد، وهي الكتب التي لم يعثر بعد إلا على رسالة واحدة منها وهي «رسالة في الاعتقاد» التي سبقت الإشارة إليها في المكتبة السليمانية في استانبول، كما يحتاج إلى قراءة كل ما كتبه الرجل في كتبه الأخرى، علّ تلك الكتب يستفاد منها شيء من ذلك. ومن ثم كان عدم الاستعجال في إطلاق الحكم، هو العلم، وأن إطلاق الأحكام من دون أدلة كافية ليس من العلم في شيء، ومع ذلك فعلى الرغم من أن الأخ الكاتب أخذ عليَّ عدم تحديد مذهب الراغب ضمن فرق أهل السنة، فإنه لم يشرهو أيضاً في ملاحظته إلى مذهب الراغب، وإن كان يرى أنه أشعري فما هي أدلته في ذلك؟ وإن كان يعتمد على قول الخوانساري في هذا، أو ما استشهدت به أنا من كتاب المفردات في نقده للمعتزلة، أقول : إن كان الأخ الكاتب يعتمد على هذين، فإني أقول له : إن هذه أقوال غير كافية في مثل هذا المجال، ومن ثم فعدم الجزم قبل

(١) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد : ٣٢/٣١٩

تبين الحال، هو العلم الذي يجب أن ننتهي إليه، ولا نتعداه، حتى تستبين لنا الأمور، ويكون حكمنا في غاية الجلاء والظهور.

أما ما قاله الأخ الكاتب في نقي تَشَيُّع الراغب، فأظنه أراد به تأكيد ما قلته من أن الراغب سنيٌ غير شيعي بيقين، وبذلك فهو معي فيما ذهبت إليه.

الملاحظة الثالثة :

أما ما قاله الأخ الباحث استدراكاً على ما قلته ـ من أن كتاب الراغب الذي أشار إليه في مقدمة كتابه المفردات وهو «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» : « ولا نعلم إذا كان هذا الكتاب قد كتب له أن يرى النور أو لم يكتب، ويبدو وأنه لا وجود له فيما وصلنا من علم عن كتب الراغب حتى الآن ـ أقول : إن قول الباحث استدراكاً عليَّ : إن الذي وصل إليه البحث في تراث الراغب أن هذا الكتاب الذي بشر به في مقدمة مفرداته قد وضعه بعنوان جديد هو «درة التنزيل وغرة التأويل» والذي يطمئننا الأخ الكاتب إلى أنه قد رأى النور أول مرة عام ١٣٢٦هـ بمطبعة السعادة بمصر، وعام ١٩٠٨م بمطبعة الخانجي، وعام ١٩٧٣م عن دار الآفاق الحديثة بيروت. ولكن منسوباً إلى الخطيب الإسكافي، وليس للراغب الأصفهاني.. إلى آخر ما جاء في هذه الفقرة.. »[1].

أقول : إن هذه الملاحظة سنؤخر الكلام عليها، لأنها هي المقصودة بهذ البحث، وستكون مفصلة غاية التفصيل.. وأما قول الباحث : «ومما أوصل إليه البحث أيضاً في تراث الراغب : أن كتاب «تحقيق البيان» الذي يذكره المحقق ص١٨ ويخطيء صاحب روضات الجنات حينما يسميه «تحقيق البيان في تأويل القرآن» في هامش هذه الصفحة، مما أوصل إليه البحث أن الاسم الذي أطلقه الخوانساري على هذا الكتاب صحيح، وذلك بعد الوقوف على مخطوطته عياناً»[2].

أقول في الرد على هذه النقطة :

لقد قلت في كتاب «تحقيق البيان» : وقد ذكره الأستاذ أسعد طلس في مقاله «نفائس المخطوطات العربية في المشهد الرضوي المطهر» ـ والمنشور في مجلة المجمع العلمي العربي ٢٤ / ٢٧٥ ـ وقال الأستاذ طلس : ولم أر من أشار إلى هذا الكتاب

(١) المجلة العربية للعلوم الإنسانية : العدد الثاني والثلاثون ـ المجلد الثامن : ٣١٩

(٢) المجلة العربية الإنسانية ـ المجلد الثامن ـ العدد : ٣٢/ ٣١٩

فيمن ترجمه، والكتاب فريد وجِدُّ نفيس في موضوعه، فيه أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة. . . »

وقد قلت في الهامش : «ورد في روضات الجنات : ٢٤٨/ باسم «تحقيق البيان في تأويل القرآن» : والظاهر أنه خطأ وكذلك ورد في الذريعة. . »[١].

ويأخذ الأخ الكاتب عليَّ في هذه النقطة قولي : «والظاهر أنه خطأ» بحجة الوقوف على مخطوطة بهذا الاسم وأنه رأى ذلك عياناً.

أما وجه كلامي : فقد بنيته على ما ذكره الأستاذ أسعد طلس من أن موضوعات الكتاب «أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة» فإذا كانت هذه هي موضوعات الكتاب فكيف يصح أن يكون عنوانها «تحقيق البيان في تأويل القرآن»؟ أما مجرد وجود العنوان على مخطوطة دون الاطلاع على مضمون ما جاء في تلك المخطوطة فلا يكفي للجزم بأن هذه المخطوطة يتفق عنوانها مع مضمونها، وبخاصة إذا ورد ما ينافي ذلك في مكان آخر، فإذا صح أن هذه المخطوطة التي يذكرها الأخ الكاتب موجودة كما قال عياناً، وإذا كان موضوعها يتفق مع عنوانها، فلا بد في هذه الحالة أن تكون كتاباً آخر غير كتاب «تحقيق البيان» الذي يذكره الدكتور طلس، أما قوله : كما أن «أفانين البلاغة» التي يذكرها الراغب/ ص: ١٩/ هي على الأغلب نفسها التي يسميها «جمّاع البلاغة» في إحدى النسخ الخطية، «ومجمع البلاغة» في نسخة أخرى. .[٢] فهو في الواقع تأكيد لما قلته في ذلك وليس اعتراضاً[٣].

الملاحظة الرابعة :

وأما قول الأخ الكاتب : «ومن هذه الملاحظات : أن ما حسبه الباحث نسخة من النسخ الخطية من «جامع التفاسير» للراغب غير صحيح، فقد تبين أن ما قاله/ ص : ٢١ من أن الجزء الذي يبدأ بتفسير سورة يوسف إلى آخر سورة الأحزاب هي إحدى النسخ، وتحمل رقم/ ٩٩/ الجزء الثاني، وقد صورت في مكتبة ولي الدين جار الله، برقم كذا، لقد تبين أن هذا التفسير لأصبهاني آخر غير أبي القاسم الحسين بن المفضل بن محمد المشهور بالراغب الأصفهاني، هو شمس الدين محمود بن أبي

---

(١) مقدمة جامع التفاسير : ١٨

(٢) انظر : مقدمة جامع التفاسير : ١٩

(٣) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد : ٣٢/ ٣٢٠.

القاسم الأصبهاني المتوفى عام/ ٧٤٩هـ، وهو على الأغلب جزء من تفسير الأصبهاني هذا المسمى «بأنوار الحقائق الربانية»[١] وقد وقفت عليه في إحدى مكتبات استانبول بتركيا»[٢].

أقول : إن ما ذكره الأخ الكاتب في هذه النقطة صحيح لا غبار عليه، وذلك أني قلت ما قلت في نسبة هذه النسخة للراغب بناءً على المصادر التي كانت بين يدي. ولكن حينما تَفَحَّصْتُ هذه النسخة الخطية، تبين فعلاً أنها ليست للراغب، وإنما هي لشمس الدين محمود بن أبي القاسم، وقد عرفت هذا قبل أن أطلع على ما كتبه الأخ في هذا الموضوع. بل لقد اطلعت على أخطاء كثيرة في نسة كتب الأصبهانيين في المكتبات التركية، فكثيراً ما ينسب المفهرسون الكتب إلى غير أصحابها، نتيجة لكونهم «أصبهانين»، حتى لقد قلت في نفسي : يمكن للإنسان أن يكتب بحثاً في كتب الأصبهانيين وتصحيح نسبة كل كتاب منها، نظراً لكثرة الأخطاء في هذا المجال. بل إن المشكلة في نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» تعود إلى هذا السبب كما يأتي.

وبناءً على ذلك، فأنا أسلم للأخ الكاتب ملاحظته هذه. وأشكره عليها.

الملاحظة الخامسة :

ويقول فيها الأخ الكاتب : «تبقى خامسة هذه الملاحظات، وهي أن صاحب «جامع التفاسير» هذا لم يثبت ثبوتاً علمياً أنه قد توفي عام (٥٠٢هـ) ـ كما ذهب إلى ذلك معظم المحققين ـ كما يقول الأخ المحقق، ذلك أن الاستقراء العلمي لآثارة المخطوطة والمنشورة والبحث فيما بين سطور هذه الآثار قد أوصل إلى أنه ـ على الأغلب ـ قد توفي قبل هذا التاريخ بقرن كامل تقريباً. لقد توصلت في بحثي لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم اللغة العربية بجامعة عين شمس الذي نوقش بإشراف الأستاذ الدكتور عز الدين إسماعيل في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٧م إلى أن الراغب الأصفهاني قد أدرك ـ على الأرجح ـ المائة الخامسة الهجرية، وقد وضحت هذا في مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد (١١ ـ ١٢)، تاريخ كانون الثاني ـ حزيران/ ١٩٨١م، ص : ٤٣، ووافقني على ذلك الأستاذ الدكتور إحسان عباس في العدد (٢٣ ـ ٢٤) من المجلة نفسها، بتاريخ كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٤»[٣].

---

(١) هناك نسخ كثيرة من هذا الكتاب موزعة بين مكتبات استانبول : كوبرللى، وحاج سليم آغا، وملة، وغيرها.

(٢)و(٣) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد : ٣٢/ ٣٢٠

وبذلك تكون عندنا ملاحظتان ـ جديرتان بالدراسة ـ «الثالثة» : في موضوع «نسبة كتاب درة التنزيل وغرة التأويل» و «الخامسة» : في موضوع «تحقيق وفاة الراغب الأصفهاني» وسنتكلم عن الملاحظتين بالتفصيل أولاً بأول.

تفصيل القول في الملاحظة الثالثة :

سبق أن قلنا : إننا سنؤخر القول حول الملاحظة الثالثة للأخ الكاتب، وهي اعتقاده أن كتاب الراغب الذي أشار إليه في مقدمة كتاب «المفردات» بعنوان : «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» والذي قلت أنا فيه : «إننا لا نعلم إن كان قد كتب له أن يرى النور أو لم يكتب فيما وصلنا من علم عن كتب الراغب» والذي يدعي الأخ الباحث بأنه قد كتب له أن يرى النور ولكن باسم آخر هو «درة التنزيل وغرة التأويل» والمنسوب للخطيب الإسكافي خطأً، وأنه قد حقق هذا الموضوع في بحث نشره في مجلة «مجمع اللغة العربية الأردني»[1] وبالرجوع إلى البحث المذكور[2] في مجلة المجمع المشار إليها نجد عنوان البحث كما يلي :

تحقيق نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل»

يقول الأخ الكاتب : «تنسب بعض المصادر هذا الكتاب لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالخطيب الإسكافي المتوفى عام ٤٢٠هـ. كما نرى في معجم الأدباء لياقوت، وفي الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. بل إن هذا الكتاب قد طبع مرتين فيما أعلم، منسوباً إليه أيضاً.

ونسبة هذا الكتاب إلى هذا المصنف بحاجة إلى إعادة نظر، ذلك أنني وجدته، وأنا أنقب في بحثي هذا، منسوباً لمصنف آخر، هو الراغب الأصفهاني، الحسين بن مفضل بن محمد الذي عاش إلى أوائل المائة الخامسة، وذلك بتعديل طفيف أجري على العنوان ليصبح «درة التأويل في متشابه التنزيل» وقد رأيت نسبة هذا الكتاب للراغب نسبة صريحة على أغلفة النسخ التالية للمخطوطة، وعلى صفحاتها الأولى :
١ ـ رقم/ ١٧٦ في مكتبة أسعد أفندي في جامع السليمانية في استانبول.

---

(١) العدد المزدوج (٣ ـ ٤) ـ السنة الثانية : صفر جمادى الأولى عام ١٣٩٩هـ الموافق : كانون الثاني ـ نيسان عام ١٩٧٩م

(٢) ص : ٩٧ من العدد المشار إليه في الهامش السابق «١».

٢ ـ رقم/ ٢٥ في مكتبة خسروباشا في جامع السليمانية في استانبول.
٣ ـ رقم/ ١٨٠ في مكتبة راغب باشا في استانبول.
٤ ـ رقم/ ١٧٨٤/١/٨٥٠ في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث ـ طوب قبوسراي باستانبول.
٥ ـ رقم/ ١٧٤٩/١/١٨٣٠ في مكتبة جامع أحمد السلطان الثالث ـ/ طوب قبوسراي باستانبول.
٦ ـ رقم/ ٧/ تفسير في مكتبة معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية بالقاهرة، والصورة على «الميكروفيلم» من مخطوط وجد بالمتحف البريطاني رقم/ ٥٧٨٤ ورقم/ ٢٣٤.

ثم يقول الأخ الكاتب : «وقد يجري بين هذه النسخ المخطوطة ما يجري بين نسخ المخطوط الواحد المتعددة، من اختلاف يسير، قد يكون في عنوان، أو في بعض التراكيب، من ذلك ما نجده هنا، أن نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٨٠) رُسِمت باسم «حل متشابهات القرآن»، ونسخة مكتبة خسروباشا (رقم : ٢٥) باسم «تفسير المتشابهات» ونسخة أخرى باسم «تفسير القرآن العظيم»، ورابعة باسم «أسرار التأويل وغرة التنزيل».

ولكنها تلتقي في أمرين هامين : هما النسبة الصريحة للراغب الأصفهاني، والمادة الأساسية التي يقوم عليها الكتاب من إدارة الفروق الدقيقة بين الآيات القرآنية المتشابهة الصيغ والتراكيب»[1].

الدليل الأول :

وهكذا يعتبر الأخ الكاتب أن أول دليل على صحة نسبة الكتاب إلى الراغب الأصفهاني : هو وجود اسم الراغب على النسخ التي ذكرها. ونحن معه في أن هذا يصلح فَرْضاً قابلاً للبحث والدراسة، وقد يصح بعد الدراسة أو لا يصح. ولكن قد فات الأخ الباحث أن يشير إلى نسختين خطيتين أخريين من الكتاب :
أولاهما : وردت باسم «تفسير متشابهات القرآن» في مكتبة ولي الدين أفندي برقم/ ٢٥٣/ مجهولة المؤلف.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ العدد المزدوج ٣ ـ ٤/ ٩٧ ـ ٩٨

وثانيتهما : نسخة وردت في فهارس كوبريلي في استانبول رقم/ ١٥٥/ تفسير، ومنسوبة لفخر الدين الرازي.

والملاحظ على النسخ السابقة كثرة الاختلاف في اسم الكتاب، وقلة الاختلاف في اسم المؤلف، كما يلاحظ أن جميع النسخ المذكورة تعود إلى المكتبات التركية، باستثناء نسخة معهد المخطوطات المصورة التي ترجع بأصلها إلى المتحف البريطاني. ومع ذلك فاحتمال أن تكون هذه النسخة ترجع إلى اصل تركي ليس بعيداً، والأمر يحتاج إلى تحقيق. كذلك ورد الكتاب منسوباً لفخر الدين الرازي في كشف الظنون ١/٧٣٩، وهدية العارفين : ٢/١٠٧. كما ذكره من الْمُحْدَثين بروكلمان : ١/٦٦٧ ـ ومحمد شنب ص/٢١٧ ـ وكذلك سجل في فهرس دار الكتب المصرية نسختان إحداهما برقم ٤٤٠ ، والأخرى برقم/ ٥٢م، وفهرس جوتا (الديباجه ص١٠)[1].

ويرى الدكتور محمد صالح الزركان ـ رحمه الله ـ أن النسختين الموجودتين في دار الكتب المصرية هما اللتان أشار إليهما صاحب كشف الظنون «جاء في كشف الظنون : ـ ١/٧٣٩ ـ : «درة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهات : للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ/ مجلد أوله : الحمد لله حمد الشاكرين. غير أن المخطوطة الأولى (٤٤٠) كتب في الصفحة الأولى منها : أنها من إملاءات محمد بن عبدالله الخطيب في القلعة الفخرية، (وإن كتب خطأً على ظهر المخطوطة أنها لابن الفرح» لأن ابن الفرح ـ كما في أول الكلام من الكتاب. سمعها من ابن الخطيب. والمخطوطة الثانية (٥٢م) كتب على وجه الورقة الأولى منها : أنها من تأليف الحسين بن المفضل الراغب الأصفهاني ـ رحمه الله ـ، وعلى ظهرها كتب ما يلي : «قال الشيخ الإمام العلامة أبو القاسم محمد بن المفضل الراغب رحمه الله وبالرجوع إلى كشف الظنون وجدته يذكر الكتاب مرة أخرى كإحدى مؤلفات حسين بن محمد المفضل الراغب الأصبهاني (١/٧٣٩) فإذن حاجي خليفة ينسب نفس الكتاب مرة إلى الرازي، وأخرى إلى الأصفهاني»[2]. وخلاصة الكلام أن كتاب درة التنزيل أصبح الآن يتنازعه أربعة مؤلفين : الخطيب الإسكافي ـ والراغب الأصفهاني

---

(١) في فهرس جوتا : «درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب فخر الدين الرازي..

(٢) عن كتاب «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية» : ١٤٠ ـ ١٤٣

ـ وابو بكر بن فورك ـ وفخر الدين الرازي. وليس فقط بين الخطيب الإسكافي والراغب الأصفهاني كما ذكر الأخ الكاتب.

الدليل الثاني :

ثم ينتقل الأخ الكاتب إلى الدليل الثاني الذي يستدل به على نسبة كتاب درة التنزيل للراغب الأصفهاني فيقول : «ويدعم القول بصحة هذه النسبة للراغب ـ إلى جانب هذه الإشارات ـ إشارة الراغب نفسه في بعض مصنفاته إليه من جهة، وإشارته فيه إلى بعض كتبه المتواترة نسبتها إليه من جهة أخرى». ثم يقول الأخ الكاتب في الإشارة الأولى :

الإشارة الأولى من الدليل الثاني :

ـ فهو في مقدمة كتاب «مفردات ألفاظ القرآن» يشير إليه فى قوله : «وأتبع هذا الكتاب (المفردات) إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل، بكتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه، نحو ذكره «القلب» مرة، و«الفؤاد» مرة، و «الصدر» مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة «إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون»، وفي أخرى «لقوم يتفكرون»، وفي أخرى «لأولي الأبصار»، وفي أخرى «لذي حجر»، وفي أخرى «لأولي النهى»، ونحو ذلك، مما يعده من لا يحق الحق ولا يبطل الباطل أنه باب واحد، فيقدر أنه إذا فسّر «الحمد لله» بقوله : «الشكر لله». و «لاريب فيه» بـ : «لا شك فيه» فقد فسّر القرآن ووفّاه التبيان».

ثم يقول الأخ الكاتب تعقيباً على كلام الراغب السابق :

إنه في مقدمة المفردات رسم خطة هذا الكتاب، «لينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة، أي ليوضح ما بين المفردات من فروق دقيقة، يخيل للقاريء أنها مترادفة على معنى واحد، وذلك كما يمثل للقلب والفؤاد والصدر، وكما يمثل للآيات، «لقوم يؤمنون»، و «لقوم يتفكرون»، و «قوم يعلمون»، و «يفقهون»، و «أولي الأبصار»، و «أولي النهى»، و «ذي حجر». وهي أمثلة نافذة في ملاحظة الفروق الدقيقة بين الصيغ المتشابهة».

ثم يقول الأخ الكاتب : وهو ينجز ما يعد به، وذلك في الآية (السادسة) في سورة المائدة قوله تعالى : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» وبعده «فأولئك هم الظالمون» وبعده «فأولئك هم الفاسقون» ثم ينقل الأخ الكاتب فقرة من كلام المؤلف على هذه الآيات فيقول : ويضيف ـ أي الراغب ـ : «وللسائل أن يسأل فيقول : «الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بكتاب الله بالكفر هل باين الموضع الذي وصف فيه من ترك حكم الله بالظلم والفسق؟» ثم يأخذ في الإجابة، على أن ثمة فروقاً في المعنى بين هذه الآيات.

ثم يقول الأخ الكاتب : وكذلك يفعل في المسألة العاشرة من سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون﴾ والآية الثانية بعدها : ﴿وقد فصلنا الآيات لقوم يفقهون﴾، والآية الثالثة : ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون﴾.

ثم يقول الأخ الكاتب : «وكذلك يفعل في مختلف مسائل آيات هذا الكتاب، فهو يعدد الآيات المتشابهة في السورة أو في السور. ثم يثير الأسئلة عن الفروق المعنوية بينها ثم يجيب عليها»[1]

ونتوقف هنا ـ عند الإشارة الأولى للكتاب في «مفردات الراغب»، لنناقش استدلال الأخ الكاتب في هذه الإشارة. ثم ننتقل بعد ذلك إلى الإشارة الثانية، ونناقش الأخ الكاتب في استدلاله منها.

مناقشة الاستدلال من الإشارة الأولى :

سبق أن رأينا أن الأخ الكاتب يعتبر الكتاب الذي أشار إليه الراغب في مقدمة كتاب «المفردات» بعنوان «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة» هو نفس الكتاب المسمّى بـ «درة التنزيل وغرة التأويل» مع تعديل طفيف في العنوان.

ونقول للأخ الكاتب :

ـ إن هناك اختلافاً جوهرياً بين عنواني الكتابين، وليس اختلافاً طفيفاً كما زعم، بل إن هذا الاختلاف بين العنوانين يؤدي إلى اختلاف كبير بين موضوعي الكتابين كما هو واضح من صفة كل منهما :

---

(١) مجلة المجمع المشار إليها سابقاً : ٩٩ ـ ١٠٠.

فكتاب «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» هو أولاً كتاب في الألفاظ المترادفة التي يظن الناس عدم وجود فروق بينها. ومن ثم يمكن استعمالها بمعنى واحد. وقد مثّل لها الراغب : بـ «القلب» و «الفؤاد» و «الصدر»، وقد ألحق الراغب بالألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، ما تختتم به الآيات مما يظنه بعض الناس أنه باب واحد، وقد أشار إلى ذلك بقوله : ونحو ذكره تعالى في عقب قصة : «إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون»، وفي أخرى : «لقوم يتفكرون»، وفي أخرى : «لأولي الأبصار»، وفي أخرى «لذي حجر»، وفي أخرى : «لأولي النهى»، ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق ولا يبطل الباطل أنه باب واحد.

وأما كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» فهو في بيان الآيات المتشابهات تشابهاً لفظياً، وليس هو من باب «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة».

فكتاب المفردات يشير إلى كتاب في «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» والألفاظ المترادفة تختلف في اللفظ وتشترك في المعنى. أما درة التنزيل «فهو في الآيات المتشابهة في اللفظ والمختلفة في المعنى، نتيجة لاختلاف السياق الذي وردت فيه، ومن ثم فهناك فرق كبير بين موضوعي الكتابين :
الأول : يكون التركيز فيه على الألفاظ التى يظن فيها الاتفاق في المعنى فيبيّن ما بينها من الفروق الدقيقة والغامضة.

والثاني : يتناول الآيات المشتركة في الألفاظ، ليبين مناسبة كل لفظ للسياق الذي ورد فيه، مراعياً معنى الآية. وكذلك ما ذُيِّلتّ به الآيات «لقوم يفقهون» أو «يعقلون» أو «يؤمنون» فكتاب «تحقيق الألفاظ» يتناولها من جانب بيان الفروق بين «يفقهون» و «يعقلون» و «يؤمنون» لبيان الفروق بين هذه الكلمات، بينما يتناولها «درة التنزيل» باعتبار التشابه الوارد في ألفاظ الآية : «إن في ذلك لآيات»، «إن في ذلك لآيات» ومناسبة كل تذييل لما سبقه من الآيات المشار إليها.

وما أظن أن الأخ الكاتب باستطاعته أن يأتي بالفروق الغامضة الدقيقة بين «القلب» و«الفؤاد» و «الصدر» وبين قوله «لذي حجر» و «لأولي النهى» التي أشار الراغب إليها من كتابه «درة التنزيل»، لأن كتاب «درة التنزيل» لم يقصد إلى هذا، وما جاء فيه من الكلام على قوله تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون﴾ ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ لم يكن بهدف بيان الفرق بين الكفر والظلم والفسوق، وإنما للاشتراك في لفظ «ومن لم يحكم بما أنزل الله» بين الآيات الثلاث، ولبيان المناسبة بين كل لفظ، والموضع الذي ذكر فيه، «ومن ثم لم يبين صاحب درة التنزيل الفروق بين الكفر والظلم والفسوق»، وكذلك ما جاء في سورة الأنعام من قوله تعالى : ﴿قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون﴾، وبعدها ﴿لقوم يفقهون﴾، وبعدها «لقوم يؤمنون». وهو المثال الثاني الذي استشهد به الأخ الباحث على بيان الفروق الدقيقة الغامضة بين المفردات. وسنذكر فيما يلي ما قاله مؤلف كتاب «درة التنزيل» في المثالين : الأول والثاني :

ما قاله صاحب «درة التنزيل» في المثال الأول :

قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وبعده : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، وبعده : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[1].

للسائل أن يسأل فيقول : الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بكتاب الله بالكفر، هل باين الموضع الذي وصف فيه تارك حكم الله بالظلم والفسق؟ والجواب : أن يقال : إن الآية الأولى قوله تعالى : «إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله، وكانوا عليه شهداء، فلا تخشوا الناس واخشون، ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»

قال بعض أهل النظر : «إن «من» فيها ليست كَمَنْ في المجازاة، وإنما هي بمعنى «الذين» ويصح دخول الفاء في جوابها، كما تدخل في جواب الشرط، لتضمنها ذلك المعنى، وإن كان لا يجازى بها، وهو كقوله : «الذي يزورني فله درهم» فقد أوجب له بالزيارة الدرهم، وإن لم يرد : «من يزرني فله درهم».

فقوله : «ومن لم يحكم بما أنزل الله ـ في هذه الآية ـ : المراد به اليهود الذين كانوا يبيعون حكم الله بما يشترونه من ثمن قليل يرتشونه، فيبدلون حكم الله

---

(١) سورة المائدة : الآيات : ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٤٧

باليسير الذي يأخذونه، فهم يكفرون بذلك. فأما أن يكون الحكم بخلاف ما أنزل الله كفراً، فهو مذهب الخوارج، يذهبون بـ «مَن» ـ هنا ـ إلى الشياع الذي يراد في المجازاة، وهذا مخصوص به اليهود الذين تقدم ذكرهم وتبديلهم حكم الله ليكذبوا رسول الله ﷺ، وذلك كفر.

وأما الآية الثانية : فهي فيهم أيضاً لقوله : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس»، ومعناه : كتبنا على هؤلاء في التوراة، فردَّ الذكر إلى الذين هادوا، لتركهم دين الله والحكم بما أنزله، ثم وصفهم بعد خروجهم عن حكم الله في القصاص بين عباده في قتل النفس وقطع أعضائها، بأنهم مع كفرهم الذي تقدم ذكره، ظالمون، وكل كافر ظالم لنفسه، إلا أنه قد يكون كافراً غير ظالم لغيره. فكأنه وصف في هذه الآية بصفة زائدة على صفة الكفر بالله، وهي ظلمه لعباد الله بخروجه في القصاص عن حكم الله، ومن لم يحكم ـ في هذه الآية : المراد بها الذين لا يحكمون من اليهود..

وأما الآية الثالثة فإنه بعد قوله تعالى : «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه» ومعناه : قيل لهم في ذلك الزمان وأمروا أن يحكموا به : «ومن لم يحكم بما أنزل الله» فيه قال فيه من حكيت عنه من المتقدمين : إنه بمعنى الذي. والذي أذهب إليه أنا أن «من» ـ ههنا ـ : بمعنى المجازاة، لا بمعنى «الذي» كما تقول فيمن لا يحكم بما أنزل الله منا : إنه لا يبلغ منزلة الكفر، وإنما يوصف بالفسق، فلذلك قال : «فأولئك هم الفاسقون»، فقد بان لك أن كل موضوع من الآيات الثلاث أخبر فيه عن المذكورين قبل بالكفر والظلم والفسق، إنما وجب فيه ذلك، ولم يحسن فيه غيره هناك فاعلمه»[1].

وهكذا نرى من هذا النص الذي استشهد به الأخ الباحث، ولم يذكر منه إلا ما جاء في أوله : أن كل اهتمام مؤلف الكتاب كان منصباً على بيان التناسب بين كل آية وما ختمت به من الكفر، أو الظلم، أو الفسق، وأنه لم يتعرض للفروق الدقيقة الغامضة بين الكفر والظلم والفسق، وبهذا يثبت أن هذا النص لا دلالة فيه على ما أراد الأخ الكاتب إثباته.

ومثل ما قلنا في هذا النص نقول أيضاً في النص الثاني الذي استشهد به الأخ

---

(١) درة التنزيل : ٩٩ ـ ١٠٠

الكاتب، وأن لا دلالة فيه على ما أراد الاستدلال عليه من بيان الفروق الغامضة بين المترادفات، وبالتالي فلا يصلح للاحتجاج فيما أراد الاحتجاج له. ولننظر ما قاله صاحب «درة التنزيل» في المثال الثاني :

ما قاله صاحب «درة التنزيل» في المثال الثاني :

قوله تعالى : ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[1]، والآية الثانية بعدها : ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾[2]، والآية الثالثة : ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون﴾[3].

للسائل أن يسأل فيقول : ما الذي أوجب في اختيار الكلام، أن يقال في الآية الأولى : «قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون»، وفي الثانية «لقوم يفقهون»، وفي الثالثة : «لقوم يؤمنون»؟ هل صلح بعض ذلك مكان بعض؟ أم في كل موضع معنى يخص اللفظ الذي جاء عليه؟

فالجواب : أن يقال : إن قوله : «قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون» جاء بعد آيات نبهت على معرفة الله تعالى، وهي من قوله : «إن الله فالق الحب والنوى» إلى قوله : «وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر» فكان جميع ذلك دلالة على العلم بالله، وبوحدانيته، وهو أشرف معلوم. ولا لفظ من ألفاظ و«يعقلون» و« يفقهون» و «يشعرون» إلا ولفظة «يعلمون» أعلى منه. ولذلك صحّت في الخبر عن الله تعالى، ولم يصح فيه غيرها من الألفاظ التي ذكرت، فلما كان المعلوم أشرف المعلومات عبر عن الآيات التي نصبت للدلالة عليه باللفظ الأشرف.

وأما ما استعمل فيه «يفقهون» فهو بعد قوله : «وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع» فأخبر عن ابتدائه الإنسان وإنشائه إياه. نبه بما أراه من تنقله من حال إلى حال، من عدم إلى وجود، ومن مكان إلى مكان، من صلب إلى

---

(١) الأنعام : ٩٧
(٢) الأنعام : ٩٨
(٣) النحل : ٩٧ ـ ووردت في الأنعام (٩٩) بلفظ «إن في ذلكم».

رحم، ومن بطن أُم إلى وجه الأرض، ومن وجه الأرض إلى بطنها، على أنه كما نقل من موت إلى حياة، ومن حياة إلى موت، كذلك ينقل من الموت إلى الحياة، ومن القبر إلى المحشر، ومنه إلى إحدى الدارين، لأن الاستيداع في الدنيا، والمستقر في العقبي ـ كما نقل في التفاسير ـ فنطقت تلك الأحوال الحادثة لمن يفهمها ويفطن لها، ويستدل بشاهدها على مغيبها : أن بعد الموت بعثاً وحشراً وثواباً وعقاباً، وهذا مما يفطن له. فـ «يفقهون» أولى به.

وأما قوله تعالى : ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون» بعد ما عدّد نعمه على خلقه، وما وسَّعه من رزقه من الحب المَعَدِّ للأقوات، ومن ضروب الأشجار، وصنوف الثمار، وكان هذا مستدعياً للإيمان به، المشتمل على شكر نعمته والقيام بما فرض من طاعته، وأوجب من عبادته، كانت الآيات في ذلك معرضة لمن آمن بالله، فلذلك قال في الأخير : ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون﴾[1]

وهكذا نرى بعد أن ذكرنا تفصيل ما جاء في المثالين، أنهما لا يصح فيهما ما قاله الأخ الباحث : من أن الراغب أنجز ما وعد به من بيان الفروق الدقيقة الغامضة في الألفاظ المترادفة، كما لا يصح قوله : إنه فعل ذلك في مختلف آيات هذا الكتاب.

بل إننا لو حاولنا أن نعرف شيئاً عن هذه الفروق الدقيقة الغامضة في الألفاظ التي أشار إليها الراغب، لرأيناه يلمح إليها في كتاب «المفردات» نفسه، بل ويَعد بتفصيلها في كتاب آخر. وطبعاً لا يمكن أن يكون هذا الكتاب «درة التنزيل» لأنه ليس فيه شيء من ذلك، ولننظر في الكلمات التي ذكرها في مقدمة «المفردات» التي هي : الصدر، والفؤاد، والقلب، و «الفكر»، ماذا قال عنها في كتاب «المفردات»؟ ثم ننظر ما قال في «النهى» و «الحِجْر» في كتاب «الذريعة»، ثم ننظر ما قال في «الكفر» و«الظلم» و «الفسق» في تفسيره المخطوط. فإننا سنجد تلميحات أو تصريحات ببيان الفروق الدقيقة الغامضة. والتي لا يمكن أن نجدها في كتاب «درة التنزيل» مما يقطع بأنه ليس هو الكتاب الموعود به في مقدمة «المفردات»، يقول في مادة «صدر» : الصدر : الجارحة.. قال بعض الحكماء : حيثما ذكر الله تعالى «القلب»فإشارة إلى العقل والعلم، نحو «إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب» وحيثما ذكر «الصدر» فإشارة إلى ذلك، وإلى سائر القوى من الشهوة والغضب ونحوها،

---

(١) درة التنزيل : ١٢٥ ـ ١٢٦

وقوله : «رب اشرح لي صدري» فسؤال لإصلاح قواه، وكذلك قوله : «ويشف صدور قوم مؤمنين» إشارة إلى اشتفائهم وقوله : «فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور» أي : العقول التي هي مندرسة فيما بين سائر القوى، وليست بمهتديه. والله أعلم بذلك»[1].

وقال في مادة «فأد» : الفؤاد كالقلب، لكن يقال له : «فؤاد» إذا اعتبر فيه معنى «التفؤد»، أي : التوقد، يقال : فأدت اللحم : شويته. ولحم فئيد. مشوي. . . و «نار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة» : وتخصيص الأفئدة تنبيه على فرط تأثيره له». ثم يقول: «وما بعد هذا الكتاب من الكتب في علم القرآن موضع ذكره»[2]. . وقال في مادة «قلب» : . . . . . وقلب الإنسان قيل : سمي به لكثرة تقلبه، ويعبر بالقلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة، وغير ذلك. . . »[3].

وكذلك قال في مادة «فكر» : الفكرة : قوة مطرقة للعلم إلى المعلوم، والتفكر : جَوَ لان تلك القوة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقال إلا فيما يمكن أن يحصل له صورة في القلب. . »[4].

وقال في مادة «فقه» : الفقه : هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، فهو أخص من العلم[5]. . . .

كذلك ذكر بعض الفروق الدقيقة الغامضة في كتابه «الذريعة إلى مكارم الشريعة» وننقل عنه في موضع الشاهد : وهو التفريق بين «النهى» و «الحجر» : فجعل : «النهى» : جمع نُهْيَة، وجعل اسماً للعقل الذي انتهى من المحسوسات إلى معرفة ما فيه من المعقولات، ولذلك أحيل أربابه على تدبر معاني المحسوسات في قوله تعالى : «أفلم يهدلهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآيات لأولي النهي» وقال : «وأنزل من السماء ماء، فأخرجنا بها أزواجاً من نبات شتى كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى».

وقال في «الحجر» : أصله من الحجر، أي : المنع : وهو اسم لما يلزمه الإنسان من

---

(١) المفردات : ٢٨٣ - ٢٨٤
(٢) المفردات : ٣٨٣
(٣) المفردات : ٤٢٦
(٤)و(٥) المفردات : ٣٩٨

حظر الشرع والدخول في أحكامه، وعلى ذلك قوله تعالى «هل في ذلك قسم لذي حجر»[1]

بل إننا نجد إشارة لما جاء في المثال الأول في آيات المائدة حيث بين معنى قوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» : فنقل رأي الخوارج : «أن التارك لحكم الله على كل حال كافر»، وقال غيرهم : «ومن لم يحكم بما أنزله جاحداً فهو كافر. . .» ثم انتقل إلى الآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» : ذكر هنا أن تارك الحكم بما أنزله ظالم، والظلم : أعم من الكفر، لأن كل كافر ظالم، وليس كل ظالم كافراً، ولذلك قال تعالى : «إن الشرك لظلم عظيم»، وقال في قوله : «فأولئك هم الفاسقون» : الفسق أعم من الكفر والظلم. وأصله : الخروج عن حظر الله من قولهم : فسقت الرطبة : إذا خرجت عن طلحها»[2].

الإشارة الثانية من الدليل الثاني :

يقول الأخ الكاتب : أما إشارته في هذا المصنف نفسه، أي : «درة التنزيل وغرة التأويل» إلى مصنفاته الأخرى، فقد وردت في عرضه لما في سورة «الكافرون» ﴿قل يا أيها الكافرون. لا أعبد ما تعبدون، ولا أنتم عابدون ما أعبد، ولا أنا عابد ما عبدتم، ولا أنتم عابدون ما أعبد. لكم دينكم ولي دين﴾. من تكرار، إذ يقول على إحدى صفحات مخطوطة «درة التأويل في متشابه التنزيل» :

«إن سأل سائل عن التكرار في هذه السورة؟ فالجواب : أن يقال : إنا قد أجبنا في «جامع التفسير» عن ذلك بأجوبة كثيرة، فنذكر منها واحداً في هذا الموضع. . . وينهي إجابته بقوله : فلم يقع تكرار على هذا الوجه ولا على الوجوه الأخر التي ذكرنا في «جامع التفسير».

ثم يقول الأخ الكاتب : وحينما راجعت كتب الخطيب الإسكافي لم أجد فيها «جامع التفسير» هذا، بل إنه هو تفسير الراغب الموجود في مكتبة أيا صوفيا برقم/ ٢١٢/ في استانبول، وهو باسم «جامع التفسير بعينه».

---

(١) الذريعة : ٧٨

(٢) تفسير الراغب : مخطوطة استانبول ـ السليمانية.

ونقول للأخ الكاتب :

إن ما وصَلَنا من تفسير الراغب، لم يرد فيه، ما يشير إلى أن المؤلف قد سماه باسم «الجامع» فهذه مقدمة تفسيره يقول فيها الراغب : «القصد في هذا الإملاء ـ إن نَفَس الله في العمر ـ ووقانا من نُوَب الدهر ـ : وهو مرجو أن يُسعفنا بالأمرين ـ أن نبيّن من تفسير القرآن وتأويله نكتاً بارعة تنطوي على تفصيل ما أشار إليه أعيان الصحابة ومن دونهم من السلف المتقدمين ـ رحمهم الله ـ إشارة مجملة، ونبيّن من ذلك ما ينكشف عنه السر، ويثلج به الصدر. . . ».

ثم إن النسختين الموجودتين من تفسير الراغب، في المكتبة السليمانية تحملان اسم «تفسير القرآن العظيم للعالم العلامة الراغب الأصفهاني»، وكذلك لم يسمه صاحب معجم الأدباء، وإنما قال : «له كتاب تفسير القرآن وهو كبير» قلت : ولما أظفر عليه»[1].

وقال الفيروز أبادي في كتابه «البلغة في تاريخ أئمة اللغة»[2]: له «التفسير الكبير» في عشرة أسفار ـ غاية في التحقيق، وأما تسميته باسم «جامع التفاسير» فيبدو أنها من عمل بعض النساخ، ومن ثمّ أخذ بها بعض من ترجموا له، وسيأتي معنا تفصيل أسباب ذلك، ونشير هنا فقط إلى أن التشابه في أسماء المؤلفين يكون سبباً في الاشتراك في أسماء مؤلفاتهم.

ثم إن بعض المترجمين للراغب ذكروا أن للراغب تفسيراً، ولكنه لم يتمه[3]، وما بين أيدينا من نسخ تفسير الراغب يؤكد هذه الحقيقة. وهذا يعني أن الإحالة التي وردت في سورة «الكافرون» في كتاب «درة التنزيل» على «جامع التفسير» لا يمكن أن تكون إلى تفسير الراغب، لأن سورة «الكافرون» في آخر القرآن، ومن ثم لا يمكن أن يكون الراغب قد فسرها، لأنه لم يتم تفسيره.

وبناءً على هذا فلا يمكن الجزم بأن اسم تفسير الراغب «جامع التفسير» لمجرد ورود ذلك في بعض النسخ الخطية دون تحقيق[4].

---

(١) عن روضات الجنات للخوانساري/ص : ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ص : ٦٩

(٣) سير أعلام النبلاء/ ١٨ : حاشية صفحة/ ١٢١.

(٤) وبناء على هذا التحقيق لابد من إعادة النظر في ما سبق أن سميناه «مقدمة جامع التفاسير» والذي طبع بتحقيقنا.

نَفَس الراغب في الكتاب :

ثم يقول الأخ الكاتب : «وبعد كل هذا فإن نفس الراغب في هذا الكتاب واضح، ذلك أنه يغوص فيه كما عودنا في أعماق اللغة، فيحدد ما بين المتشابهات من فروق تدق على الكثيرين، ويستخدم الشعر في التمثيل على شرح بعض المعاني. ومن المهم، أن نلاحظ أن الأشعار التي ترد عنده هنا قد ترد أو يرد بعضها في مصنفاته الأخرى»[1].

ونقول في الإجابة عن هذه النقطة : إن هذه الأشياء التي ذكرها الأخ الكاتب دعوى تحتاج إلى دليل وبرهان، وما ذكره بشأنها لا ينهض دليلاً ولا يقوى على الإثبات. فالادعاء بأن «نَفَس الراغب في هذا الكتاب واضح» أمر يحتاج إلى برهان، وبرهانه أن يكون الأسلوب واحداً بين كتاب الراغب هذا ـ كما يدعي ـ وبين كتبه الأخرى، وهو الأمر الذي لا يستطيع الأخ الكاتب إثباته، لأن أسلوب الراغب يمكن إثباته من التزامه لألفاظ بعينها يرددها كثيراً في كتبه كلفظة «التعارف» مثلاً، ولفظ «المعاون» وغيرهما من الألفاظ.. بل إننا نقول للأخ الكاتب : إن نَفَس الراغب غير موجود على الإطلاق في كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» ويستطيع القادرون على التمييز بين الأساليب إدراك هذا بسهولة والقطع به.

أما ما ذكره الأخ الكاتب من أدلة ـ حسب رأيه ـ على وجود نَفَس الراغب في الكتاب. فهي أمور لا تنفرد بها كتب الراغب وحدها، وإنما هي سمة عامة في معظم كتب علمائنا الكبار. فقوله مثلاً : «ذلك أنه يغوص فيه كما عودنا في أعماق اللغة. فيحدد ما بين المتشابهات من فروق تَدِقُّ على الكثيرين، ويستخدم الشعر في التمثيل على شرح بعض المعاني» فيقال في الإجابة عنه : هذا كلام عام ينطبق على كتب الراغب وعلى غيرها، ولا يمكن الاعتماد عليه في صحة إثبات الكتب لمؤلفيها أو نفيها، فهذا الكلام مثلاً ينطبق على كتاب «البرهان في متشابه القرآن، لما فيه من الحجة والبيان» للكرماني ، وينطبق على كتاب «ملاك التأويل» لأبي جعفر بن الزبير الغرناطي، وهما كتابان يعرضان للمتشابهات اللفظية من القرآن على طريقة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل».

أما استخدام الشعر في التمثيل على شرح بعض المعاني، وكون بعضها قد يرد

---

(١) مجلة المجمع السابقة : ١٠١

في كتبه الأخرى، فهو أيضاً أمر مشترك بينه وبين غيره، لأن هذه عادة علمائنا في معظم مصنفاتهم، وبالتالي فليست هي من خصوصيات كتب الراغب، والتي يمكن الاعتماد عليها في تقرير نسبة الكتاب إلى مؤلفة. ولا شك بأن الناظر في أسلوب «درة التنزيل» وفي أسلوب«كتب الراغب» يجد أن كتب الراغب أعلى بياناً، وأكثر إشراقاً، وأشد إحكاماً.

وبناء على هذا، فلا يمكن الاعتماد على ما ذكره الأخ الكاتب في هذه الفقرة في تأييد نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للراغب الأصفهاني.

أمر يَلْفِت الانتباه :

معنى الإملاء ودلالته :

ثم يقول الأخ الكاتب : «ومما يلفت الانتباه : أن إحدى مخطوطات الكتاب التي تحمل رقم ـ (١٧٤٩ /ر/١٨٣) ـ طوب قبوسراي باستامبول ـ يرويها أحد الرواة ويذكر أن الإسكافي قد أملاها : «قال إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن الفرح الأردستاني» : «هذه المسائل في بيان الآيات المتشابهة لفظاً بأعلام. . أملاها أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب في القلعة الفخرية»، أي إن ممليها هو الإسكافي، لكنها مصنفة في المكتبة من مصنفات الراغب»!

ثم يقول الأخ الكاتب : وهنا نتساءل عن قول ابن أبي الفرح الأردستاني : «إن هذه المسائل قد أملاها ـ على وجه التحديد ـ فقد تعني أنه أملاها على الآخرين من إنشائه هو، ومعروف أن الشيخ يملي كتبه على تلاميذه، وقد تعني أيضاً : أنه قد أجيز بإملائها من قبل مبدعها ومنشئها.

فهل يكون أبو عبدالله الخطيب الإسكافي قد حملها عن[1] الراغب وأملاها على الناس؟ وقد توفي الخطيب عام ٤٢٠ للهجرة، وعرف أن الراغب كان حياً في أوائل المائة الخامسة للهجرة. هل أملاها الإسكافي بعد أن انتحلها لنفسه؟ أم نحله إياها آخرون؟

---

(١) في الأصل : على. ولعله خطأ مطبعي

إنني أفترض ذلك، على الرغم من أن النصوص لم تسعفنا إلى هذا الوقت، بخبر عن لقاء تم بينهما بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بالنظر لما سبق، وبالنظر إلى الأمور التالية :

أ ـ نسب الكتاب للراغب باسم : «درة التأويل في متشابه التنزيل» في أغلب نسخ مخطوطاته المبينة في بداية هذا البحث، وإن كان قد نسب إليه ببعض الأسماء الأخرى، كما توضح إذ ذاك أيضاً. وقد يتفق اسم المصنف على هذا النحو مع ما جاء في ذكر الراغب له في مقدمة أحد مصنفاته بقوله : «كتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة»، فهو تأويل في متشابه التنزيل، أي في ما نزل متشابهاً من آي القرآن الكريم. وبذلك يتناسب عنوانه مع مادته أكثر من تناسب العنوان الجديد : «درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز» الذي نسب للإسكافي، مع ما في هذا العنوان من طول لم يعرفه القرن الرابع أو القرن الخامس.

ب ـ مقدمة الكتاب :

لقد قدم للكتابين بمقدمة تلتقي كلماتها وتراكيبها في بعض الأسطر، ثم لا تلبث أن تختلف، ففي البداية التالية : تبتدىء المقدمتان : «اعلموا حملة الكتاب الحكيم، وحفظه القرآن الكريم، وفقكم الله لحق علمه بعد حق تلاوته، وأذاقكم من «تأويله» ما يشغف قلوبكم بحلاوته. .» وبعد ذلك تختلفان فنقرأ في مخطوطة «درة التأويل في متشابه التنزيل» حديث الراغب عن «خلوة اتفقت له فسطا على وحشتها بالقرآن وكانت خلوة عين، لا خلوة قلب، واضطراراً لا عن اختيار». في حين نقرأ في الكتاب المطبوع «درة التنزيل وغرة التأويل» عبارات لم نألفها في أحاديث الراغب عن نفسه من مثل قوله : «ففتقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً» وقوله : «جرَّدت لحرف إشكالها مِبْرداً» إذ قلّما تحدّث الراغب بضمير المتكلم، وإن تحدث فبتواضع العلماء ورزانتهم»[1] ثم يتابع الأخ الكاتب كلامه :

«إن هذا في المقدمة في بدايتها يدل ـ فيما أحسب ـ على أن للمصنَّف صاحباً هو الأول والمصنف الحقيقي، وأما الاختلاف الجاري فيما بعد، والذي فيه ما يبعد عما

(١) مجلة المجمع الأردني : ١٠١ ـ ١٠٢

عرفنا من أخلاق الراغب، فلعلّه يدل على وقوع الانتحال فيها فيما بعد، ومن هنا جاءت محاولات طبعها بطوابع المنتحلين الجدد لها للمصنف بأسره بعدها.

ثم إن في بداية المقدمة نفسها ما يحمل على الشك فيها؛ إذ أنها تفتتح على النحو التالي : «الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد. . . » إن الراغب لا يطيل في افتتاحياته لمقدمة مصنفاته، فهو لا يزيد عن حمد الله بجملة دعائية قصيرة، كقوله : «رب يسر ولا تعسر» وقوله : «حسبنا الله ونعم الوكيل» أو أمثالهما. ثم إنه لم يستخدم «أما بعد» فيما أعرف، على الإطلاق : ولعلّ هذا ينهض دليلاً آخر على أن المقدمة قد دخلها التجوير حينما امتدت الأيدي إلى المصنف بالانتحال.

رواية الأردستاني :

لعل ما قدم به راوية[1] الكتاب للافتتاحية التي نسبها للإسكافي واقتطفنا بعضها في الفقرة السابقة، لعلها تحمل في نفسها بعض ما يحمل على الشك في صحتها، يقول : «قال إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن الفرح الأردستاني ـ رحمه الله ـ : هذه المسائل بيان الآيات المتشابهة لفظا بأعلام نصبت عليها من المعنى، أملاها أبو عبدالله، محمد بن عبدالله الخطيب ـ رحمه الله تعالى ـ في القلعة الفخرية إملاءً لما خلافيها، ولم يحضره غيري ممن يسوغ له حمل ما يكتب فيه ويكتب به، فكتبت عن لفظه المسائل والأجوبة، وسألته أن يصدرها بخطبة فارتجلها كارتجاله سائر الكلام بعدها، والله أعان ويسَّر وله الحمد».

إن الراوية ـ الأردستاني ـ في هذا التقديم يذكر أنه لم يحضر الإملاء إلا هو ممن يستطيعون حمل الرواية والقيام بأعبائها، ولا أدري سبباً لهذه الحيطة الزائدة في عدم إشراك غيره من الرواة في السماع. وهو بذلك يقرب من خبر الآحاد في الحديث، ولعله كان أقرب إلى الروح العلمية، لو أن غيره حضر الإملاء والرواية وشهد بذلك. ثم إنه يروي أن الخطيب قد ارتجل وأملى من حافظته مقدمة الكتاب، وليس في ذلك غضاضة، لكنه يروي أنه ارتجلها «كارتجاله سائر الكلام بعدها» أي : إنه بذلك يكون قد ارتجل مادة الكتاب كله، وهي ما عبر عنه قبلها بالأسئلة والأجوبة،

---

(١) في الأصل : رواية ولعله خطأ مطبعي

ولعل من يعرف حجم هذا المصنف يجد صعوبة في قبول خبر الإملاء هذا عن طريق الذاكرة والارتجال». [1]

د ـ التمهيد للمسائل في مادة الكتاب :

ثم يقول الأخ الكاتب : يجد المطالع للمخطوطة ونسخها المنسوبة للراغب، وللكتاب المطبوع منسوباً للخطيب، اختلافاً بينهما في التمهيد للبدء في إظهار الفروق بين الآيات المتشابهة. فلدى التعرض مثلاً لما بين بعض الآيات في سورة الرحمن من تشابه في الفواصل، ولإظهار عدم التكرار في معاني هذه الفواصل يفتتح الراغب حديثه على النحو التالي :

الأية الأولى : قوله تعالى : «والسماء رفعها ووضع الميزان» ـ الآية ـ : لم أعاد ذكر الميزان ثلاث مرات آخر هذه الآي؟».

أما فيما ينسب لمحمد بن عبدالله الخطيب (الإسكافي) فالبداية رغم تقاربها الشديد مع هذه البداية، إلا أنها اصطنعت صيغة معينة تستخدمها في كل البدايات، وتتضح فيما يلي :

الآية الأولى : قوله تعالىٰ : «والسماء رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» : للسائل أن يسأل : لم كرر؟ (وفي بعض النسخ عن إعادة) لفظ الميزان ثلاث مرات في أواخر هذه الآي».

والصيغة كما يبدو هي : «للسائل أن يسأل»، فهو يكررها في بدء شرح كل مسألة بعد ذكر الآيات التي توهم بالتكرار.

والتزام الصيغة الواحدة في التأليف إن دلّ على وحدة الشخصية المؤلفة، وعلى ثبات الطريقة في التأليف، فهو قد يدل أيضاً على لون من التكلف ولزوم ما لا يلزم.

هـ ـ مادة الكتاب :

ثم يقول الأخ الكاتب : وبعد : فإن كل ما مر بنا من دلائل على الشك في نسبة «كتاب درة التأويل في متشابه التنزيل» الذي صنفه الراغب الأصفهاني لمصنف

(١) مجلة المجمع (العدد المزدوج : ٣ ـ ٤) السنة الثانية : ص١٠٣ ـ ١٠٤.

آخر، هو محمد بن عبدالله الخطيب الإسكافي، كل هذه الدلائل لا تتأيد إلا بحجة أخرى قد تزنها جميعاً، وهي تلك التي تأتي من مادة الكتاب ونسيجه الأساسي.

والواقع أن مقابلة ما ينسب للراغب من هذا الكتاب بما ينسب للخطيب وإثباته هنا لن يعدو إثبات النص الواحد مرتين، لا اختلاف بينهما إلا ما عرضنا له في التمهيد لمسائل الكتاب، من التزام الخطيب بصيغة «للسائل أن يسأل»، وعدم التزام الراغب لصيغة معينة، وربما لحق أعمال الراغب ـ في هذا الكتاب ـ بعض الحذف، فبدت بعض المسائل في بعض السور أقلّ مما كانت.

والأطرف بعد هذا كله، أن ناحل كتاب الراغب أو منتحله قد غفل أن يحذف منه ما يدمغه بعمله هذا دمغاً، حين نسي أن يسقط الإشارة إلى «جامع التفسير» التي يشير الراغب بها في كتابه هذا «درة التأويل في متشابه التنزيل» إلى تفسيره الذي يحدثنا عنه في مكانه من آثاره»[1].

مناقشة الأمر الذي يلفت الانتباه ومؤيداته

معنى الإملاء : سبق أن نقلنا قول الأخ الكاتب في تساؤله عن الإملاء حيث ذكر أنه قد يعني أنه يمكن أن يكون من إنشاء المؤلف، أو أنه يمكن أن يكون قد أجيز به من قبل المبدع والمنشيء، وأن هذا التساؤل يؤدي بالنتيجة إلى أن الخطيب لا بد أن يكون قد أملى هذه المسائل بعد أن انتحلها لنفسه، أو نحله إياها آخرون؟ وأنه يفترض ذلك.

ونقول للأخ الكاتب : إن معنى الإملاء الذي تساءل عنه، وذهب يفصل فيه ويقسمه إلى قسمين لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهو : أن المؤلف يملي على تلاميذه كتابه ارتجالاً دون أن تكون قد سبقت له كتابته. وهذه ظاهرة واضحة في مؤلفات كثير من علمائنا الأفذاذ، وهي أشبه ما تكون بالمحاضرات الجامعية التي يُحَضر فيها الأستاذ الجامعي مادته العلمية قبل إلقائها على الطلبة، ثم يأتي ويلقيها عليهم، وبعض الطلبة قد يستطيعون متابعة الأستاذ في كتابة المادة العلمية كلها. إلا أن الفارق بين الحالتين أن المؤلف في حال التأليف الإملائي يلقي كلامه بطريقة أبطأ، مما يساعد التلاميذ على استيعاب كل ما يقوله المؤلف، فالفرق إذن واضح بين التأليف بطريقة الإملاء الارتجالي المباشر، وبين التأليف الكتابي.

(١) المرجع السابق : ١٠٤ ـ ١٠٦

أما أن يؤلف المؤلف كتابه كتابة، ثم يمليه على تلاميذه، أو أن ينتحل المؤلف لنفسه كتاباً، أو ينحله له آخرون، ثم يأتي فيملي على الناس ما في الكتاب أنه له، فلا أظن هذا المعنى من الإملاء وارداً، لأن المعنى المتعارف في الإملاء هو ما أشرنا إليه سابقاً، لا يراد به إلا التأليف الإلقائي أو الشفهي - إن صح التعبير -.

وعلى كل حال فافتراض الانتحال الذي أشار إليه الأخ الكاتب قد يكون وارداً، ولا حاجة لإثباته بذلك المعنى الإملائي الذي ذهب إليه.

أما تأكيده لهذا الافتراض بمجموعة من الأمور وهي :

أ - عنوان الكتاب :

يريد بذلك اختلاف عنوان الكتاب باختلاف النسخ المخطوطة :«درة التأويل في متشابه التنزيل»، أو : «درة التنزيل وغرة التأويل»، وأن العنوان الأول في رأيه أقرب إلى ما ذكره الراغب من عنوان كتابه الذي وعد به في مقدمة كتاب «المفردات»، وهو «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد»، وأقرب إلى ما جاء في موضوع الكتاب ومادته العلمية.

وأقول للأخ الكاتب - جواباً عن هذه النقطة - : إن كل ما ذهب إليه من استنتاجات في هذه الفقرة لا يعدو أن يكون أوهاماً أَلَحَّتْ عليه لإثبات صحة نسبة الكتاب للراغب، ذلك أن مثل هذا الاختلاف في العنوان إنما يعود إلى اختلاف النساخ في الغالب، أو إلى تعديل من المؤلف. والعنوان المذكور هنا على اختلاف لَفْظَيْه فإنه يؤدي معنى واحداً، ولا علاقة لهذا المعنى الواحد بعنوان الكتاب الذي وعد به الراغب في مقدمة المفردات «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» كما بَيَّنا ذلك فيما سبق، كذلك دلالة العنوانين على مضمون الكتاب ومادته العلمية واحدة، فلا داعي إذن لِلتَّمحُّل في استظهار الفروق بين العنوانين، إذ هما يدلان بوضوح لا لبس فيه على أن موضوع الكتاب واحد وهو بيان المتشابه اللفظي من الآيات القرآنية.

ب - مقدمة الكتاب :

أما ما أورده الأخ الكاتب في هذه الفقرة فيريد به أن مقدمة الكتاب فيها اتفاق

في التعبير بين النسخ الخطية أحياناً واختلاف أحياناً أخرى، وأن هذا الاختلاف يدل على وجود الانتحال في المقدمة، ويؤكد فكرة الانتحال للكتاب من ناحية أخرى. ثم يبدي شكه في المقدمة من أن تكون للراغب، لأن الراغب لا يطيل في افتتاحيات مقدماته، ولا يستخدم كلمة : «أما بعد» فيما يعرف الأخ الكاتب على الإطلاق. ويقول : ولعل هذا ينهض دليلاً آخر على أن المقدمة قد دخلها التحوير حينما امتدت الأيدي إلى المصنف بالانتحال.

ونقول للأخ الكاتب في هذه النقطة : إن مثل هذه الظواهر كانت حرية بالأخ الباحث أن يبدأ بحثه من خلالها، قبل أن يجزم بفكرة نسبة الكتاب إلى الراغب، لأنه بعد أن قطع بنسبة الكتاب ابتداءً، لم يكن أمامه إلا أن يلجأ إلى التأويل في كل ما خالف هذه النسبة. وهذا ما دعاه إلى هذه الشكوك والأوهام والتكلفات في التأويل ليؤكد الانتحال. مع أن الانتحال ليس مستبعداً، لكن مثل هذه الأمور اللافتة للنظر كانت تفرض على الأخ الكاتب أن يتريث في نسبة الكتاب للراغب، ليستطيع فهم هذه الأمور بموضوعية وبعيداً عما سبق إليه الذهن من نسبة الكتاب إلى الراغب. وسنرى فيما بعد أن الأخ الكاتب قد استعجل في أمر كانت له فيه أناة.

جـ ـ يذكر الأخ الباحث في هذه النقطة أن الراوية الأردستاني صرح بأن الأسئلة والأجوبة في هذا الكتاب قد أملاها أبو عبدالله الخطيب إملاءً في القلعة الفخرية حينما خلا بها، وأنه لم يكن أحد يشاركه الكتابه ممن يسوغ له حمل ما يكتب فيه ـ يريد : الورق ـ أو ما يكتب به ـ يريد الحبر ـ وقد فسر الأخ الباحث ذلك ـ بتحمل الرواية والقيام بأعبائها ـ، وأنه لا يدري سبباً لهذه الحيطة الزائدة في عدم إشراك غيره من الرواة في السماع. وأن المؤلف قد ارتجل مقدمة الكتاب من حافظته كارتجال سائر الكلام بعدها، وأنه إن سُلّم بإمكان ارتجال المقدمة، فإنه يصعب على من يعرف حجم الكتاب قبول خبر الإملاء عن طريق الذاكرة.

ونقول للأخ الباحث : إن ما قام به الراوية ليس الإ حكاية خبر أو حال ـ إن كان صادقاً ـ وليس هو الذي منع غيره من الاشتراك معه في الإملاء، وقد يكون هناك ظروف لا نعلمها، هي التي جعلت مثل هذا التصرف ممكناً دون غيره، ومن ثم لا يترتب على هذا أي شيء إلا الشك في صحة الرواية ـ كما ذهب إليه الأخ الكاتب ـ حيث اعتبره من قبيل خبر الآحاد، ليصحح نسبة الكتاب إلى الراغب الأصفهاني، وينفيها عن الخطيب.

أما النقطة الأخرى التي أثارها الأخ الكاتب : فهي تشكيكه في صحة هذه رواية، لأن الراوية صرح فيها بأن الخطيب أملى عليه المقدمة كما أملى عليه سائر كلام بعدها، حيث يستصعب الأخ الباحث قبول هذا الخبر، لأنه يعرف حجم كتاب، وأنه لا يمكن أن يكون قد تم ذلك عن طريق الحفظ والذاكرة.

ونقول للأخ الباحث : إن هذا يؤكد لنا ما سبق أن بيناه في معنى الإملاء، لذي ذهب الأخ الباحث في تفسيره مذهباً بعيداً عن المتعارف في تراثنا الثقافي، ن له اطلاع على كتب التراث التي عرفت بالأمالي يعرف أن هذا أمر ممكن وليس ستبعداً، وكان ذائعاً وشائعاً على توالي الأجيال، ولنأخذ على سبيل المثال كتاب لأمالي» لأبي علي القالي، وهو في حجمه يبلغ أكثر من أربعة أمثال حجم كتاب «درة تنزيل». فماذا يقول أبو علي القالي في مقدمة كتابه «الأمالي»؟

«. . . فإني لما رأيت العلم أنفس بضاعة، أيقنت أن طلبه أفضل تجارة، اغتربت للرواية، ولزمت العلماء للدراية، ثم أعملت نفسي في جمعه، وشغلت هني بحفظه، حتى حويت خطيره، وأحرزت رفيعه، ورويت جليله، وعرفت قيقه، وعقلت شارده، ورويت نادره، وعلمت غامضه، ووعيت اضحه[1]. . . . »

«فأمللت هذا الكتاب من حفظي في الأخمسة بقرطبة، وفي المسجد الجامع لزهراء المباركة، وأودعته فنوناً من الأخبار، وضروباً من الأشعار، وأنواعاً من لأمثال، وغرائب من اللغات. . »[2]

رمثل «أمالي القالي» كتب كثيرة : ككتاب «أمالي المرتضى» المسمى : «غرر الفوائد ودرر القلائد»، وهو ضعف كتاب «درة التنزيل». وكذلك هناك : «أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن دريد». بل إن تفسير الراغب المسمى عند بعضهم «جامع التفاسير» إنما كان بطريق الإملاء، وانظر إلى مقدمة جامع التفاسير ماذا يقول فيها الراغب :

قال الشيخ أبو القاسم الراغب ـ رحمه الله تعالى ـ : «القصد في هذا الإملاء ـ إن نَفَسَ الله في العمر، ووقانا من نوب الدهر ـ وهو مرجو أن يسعفنا بالأمرين ـ أن

---

(١) الأمالي : ١/١

(٢) الأمالي : ٣/١

نبيِّن من تفسير القرآن وتأويله نكتاً بارعة . . »[1] فهو إذن إملاء مباشر مرتجل من قبل المؤلف .

وحتى كتاب «المفردات» للراغب إنما كان بطريق الإملاء أيضاً، وانظر ما يقوله الراغب في مقدمة «المفردات» : « . . وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي . . »[2] .

فهل بعد ذلك كله صعوبة في قبول مبدأ الارتجال في التأليف؟!! وكثير مما خلَّفه لنا علماؤنا إنما كان بهذا الطريق . ويبدو أن الأخ الكاتب يقيس ما لا يعرفه من عادة علمائنا الأفذاذ على ما يعرفه من عادة علماء اليوم الذين لم يعودوا يعتمدون على الحفظ والذاكرة، وأصبح اعتمادهم على الأوراق والكتب .

وبناءً على هذا لا يسلّم للأخ الباحث ما أراد استنتاجه من صعوبة القبول بمبدأ الإملاء من الذاكرة .

د ـ التمهيد للمسائل في مادة الكتاب :

يعرض الأخ الباحث في هذه الفقرة للتفاوت بين النسخ الخطية في الصيغ التي يعبر بها المؤلف عن المسألة التي يريد الإجابة عليها، حيث ترد في بعض النسخ وفي بعض المواضع «لم أعاد ذكر الميزان ثلاث مراتٍ آخر هذه الآي؟ ـ يريد آيات سورة الرحمن ـ»، في حين أنه في نسخ أخرى : «للسائل أن يسأل» : لِمَ كرر؟ ـ وفي بعض النسخ : عن إعادة ـ لفظ الميزان ثلاث مرات في أواخر هذه الآي؟» .

ونقول للأخ الباحث : لا يعدو مثل هذا الاختلاف أن يكون من صنع النساخ، وربما يكون من المؤلف، وفي كلا الحالين، فإنه لا يدل على شيء، ولا ينبغي الوقوف عنده، ولا يمكن البناء عليه، أو الاستنتاج منه .

هـ ـ مادة الكتاب :

ويعرض الأخ الباحث في هذه النقطة لمادة الكتاب في ما جاء تحت عنوان «درة التنزيل في متشابه التنزيل» الذي ينسبه للراغب، و «درة التنزيل وغرة التأويل» في ما

(١) مقدمة جامع التفاسير : ٢٧

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٥

ينسب للخطيب، فيجد أن المادة واحدة، سوى ما أشار إليه من الاختلاف في التمهيد للمسائل في الفقرة السابقة «د».

ثم يقول الأخ الباحث : والأطرف ـ بعد هذا كله ـ أن ناحل كتاب الراغب أو منتحله قد غفل أن يحذف منه ما يدمغه بعمله هذا دمغاً، حينما نسي أن يسقط الإشارة إلى «جامع التفسير» التي يشير الراغب بها في كتابه هذا «درة التأويل في متشابه التنزيل» إلى تفسيره الذي يحدثنا عنه في مكانه من آثاره».

ونقول للأخ الباحث في هذه الفقرة : إن النّحل أو الانتحال الذي تشير إليه في هذا الكتاب ـ فيما لو صح ـ لا يمكن أن يكون عن طريق العمد، وإنما في الغالب يكون نتيجة خطأ. ولو كان بطريق العمد، لما غفل هذا الناحل أو المنتحل عن إسقاط هذه الإشارة. فهذه قرينة واضحة أن ذلك ربما يكون من خطأ النساخ وتصحيفاتهم، والتي حدث منها ما لا يخطر على البال كثرة وغرابة. ويبدو أن الحماس الذي اندفع به الأخ الباحث لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى الراغب، قد جعله لا يرى للكلام إلا المعنى الذي يريده، والذي يجري وراءه، مما أضاع عليه الفرصة للتعرف على نسبة الكتاب لمؤلفه الحقيقي.

بل إنه قد بنى على ما وصل إليه من نسبة هذا الكتاب إلى الراغب الأصفهاني، وعلى ما وجده من ترجمة على غلاف إحدى مخطوطات الكتاب : أن وفاة الراغب الأصفهاني كانت سنة ٤٠٦هـ ـ كما خطه ذلك الكاتب المجهول على غلاف إحدى النسخ الخطية[1]. وبذلك خرج على الناس بهذا التحقيق في وفاة الراغب، والذي يختلف عما هو معروف ومشهور من أن الراغب توفي عام/ ٥٠٢/هـ.

وفي الصفحات التالية بيان لما توصلنا إليه في دراسة هذه الدعوى التي أشار إليها الأخ الباحث في نسبته كتاب «درة التنزيل للراغب» واعتباره بناءً على ذلك أن الراغب توفي عام/ ٤٠٦/هـ.

سبب التنازع في نسبة كتاب «درة التنزيل وغرَّة التأويل».

عرفنا مما سبق أن الأدلة التي أوردها الأخ الباحث لإثبات صحة نسبة كتاب

---

(١) يريد بذلك نسخة مكتبة راغب باشا «حل متشابهات القرآن» تحت رقم/ ١٨٠

«درة التنزيل وغرة التأويل» للراغب الأصفهاني لا تقوى على الصمود أمام النقد العلمي الذي قدمناه، وانتهينا من ذلك إلى أنه لا يمكن أن يكون هذا الكتاب للراغب الأصفهاني بحال من الأحوال.

كما سبق أن عرضنا لعدد من المؤلفين يمكن أن يكون هذا الكتاب لواحد منهم. والسؤال الذي يفرض نفسه على الباحث : كيف حدث كل ذلك؟ وما السبب في نسبة هذا الكتاب إلى ذلك العدد من المؤلفين؟ ومن هو المؤلف الحقيقي للكتاب؟

الكتاب ليس للخطيب الإسكافي :

إن الذين نسبوا كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي قد اعتمدوا على ما ذكره راوية الكتاب «إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن أبي الفرح الأدرستاني» حيث قال : «هذه المسائل بيان الآيات المتشابهة لفظاً بأعلام نصبت عليها من المعنى، أملاها أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب ـ رحمه الله تعالى ـ في القلعة الفخرية إملاءً لما خلا فيها. .»[1]

وأول ما نلاحظه على هذا النص أنه ذكر «أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب» ولم يذكر الإسكافي، وأن كلمة الإسكافي أضيفت من قبل من جاء بعده ومثل ذلك يلاحظ في أول كتاب نقل عن «درة التنزيل» وهو كتاب الكرماني حيث يقول : قال أبو عبدالله الخطيب ولعل الذي رشح نسبة الكتاب للإسكافي أن الإسكافي له كتاب «الغُرَّة» في بعض ما يغلط به الأدب. وأنه كان خطيباً بالريِّ.

كذلك نجد صاحب معجم المؤلفين ذكر : «محمد بن عبدالله الشهير بخطيب الفخرية «ولي الدين أبو عبدالله» مفسر، محدث، عارف بالرجال، واعظ، من تآليفه : أسماء رجال الحديث من المشكاة ـ غرة التأويل في التفسير، ومجالس في التفسير والموعظة» علماً بأن هذا المؤلف متوفى سنة ٧٤٩هـ. وكان صاحب معجم المؤلفين قد ذكر قبله : محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي العمري (ولي الدين)، محدث، كمل المصابيح في الحديث، وذيّل أبوابه، وفرغ منه سنة ٧٣٧هـ»، ولم يذكر صاحب معجم المؤلفين وفاة الخطيب التبريزي، وإنما اكتفى بالقول : «كان حياً

(١) درة التنزيل : ٧

٧٣٧هـ». ويبدو أن «محمد» خطيب الفخرية السابق الذكر ومحمد الخطيب التبريزي شخصية واحدة، كما يظهر من الاتفاق في الاسم «محمد بن عبدالله» والاتفاق في اللقب «ولي الدين» والاتفاق في العصر، حيث توفي الأول (٧٤٩هـ) والثاني كان حياً (٧٣٧هـ) والاتفاق في مؤلف «المصابيح في الحديث» أو «أسماء رجال الحديث من المشكاة»[١].

والمقصود مما ذكرنا بيان كيف يحدث الخطأ في نسبة الكتب نتيجة الاشتراك في الأسماء والألقاب، حيث نسب كتاب «درة التنزيل» إلى خطيب الفخرية باسم «غرة التأويل في التفسير».

كذلك يلاحظ أن ابن الزبير الغرناطي لم يذكر في كتابه «ملاك التأويل» اسم الخطيب الإسكافي في كل كتابه، وإنما قال في مقدمته: «.. إلى أن ورد عليَّ كتاب لبعض المعتنين من جلة المشارقة ـ نفعه الله ـ سماه بكتاب «درة التنزيل وغرة التأويل»[٢] وهذا يدل على شكه في نسبة الكتاب إلى الخطيب، ومن ثم جعله لبعض المعتنين من جلة المشارقة..

أما الذي يدل على أن كتاب «درة التنزيل» ليس للخطيب الإسكافي بالإضافة إلى ما سبق، فهو أن الخطيب الإسكافي لم يعرف في التفسير، وإن كتبه المعروفة هي «مباديء اللغة»، و «الغرَّة» في بعض ما يغلط به أهل الأدب، و «لطف التدبير» في سياسة الملوك، و «غلط كتاب العين»، و «نقد الشعر»، و«نقض العثمانية»، ـ وهي للجاحظ ـ، وشرح شواهد كتاب «سيبويه»[٣].

ولا شك بأن هذه الكتب كلها في اللغة والأدب، ولم يعرف له كتاب في التفسير إلا ما قيل من نسبة كتاب «درة التنزيل».

---

(١) معجم المؤلفين: ١٠/٢١١ ـ ٢١٢

(٢) ملاك التأويل: ١/١٤٦ ـ بتحقيق الدكتور ـ سعيد الفلاح ـ

(٣) انظر ترجمة الإسكافي وكتبه في: الوافي: ٣/٣٣٧ ـ وكشف الظنون: ٧٣٩ ـ ومعجم الأدباء: ١٨/٢١٤
وبغية الوعاة: ١/١٤٩ ـ وهدية العارفين: ٢/٦٤ ـ ويتيمة الدهر: ٢/٤٥ ـ والأعلام: ٧/١٠٢
ومعجم المؤلفين: ١٠/١١م

ثم إن مقدمة كتاب «درة التنزيل» جاء فيها على لسان المؤلف : «. . . إني مذ خصني الله بإكرامه وعنايته، وشرّفني بإقراء كلامه ودرايته» وفي بعض النسخ الخطية «بدراسة كلامه ودرايته» ثم يقول بعد ذلك : «. . . فإذا عرفتم ما نحونا إليه من سنن الآثار، أمنتم عند القراءة مخوف العثار. . .» وهذه العبارات تدل على أن صاحبها كان من المهتمين بقراءة القرآن وإقرائه، ودراسته وبيانه، وأنه كان على علم بالآثار الواردة في ذلك، وهذا كله يجعله بعيداً عن الخطأ والانحراف في الفهم، وهو بذلك يطمئن القاريء إلى أنه ليس دخيلاً على هذا الميدان، وإنما هو أصيل فيه، وأن كتابه هذا تتويج لدراساته السابقة، التي تؤهله وترشحه لتأليف هذا الكتاب، وأنه لم يكن بذلك مسارعاً ولا متطفلاً، ولم يعرف مثل هذه الاهتمامات في الإقراء والتفسير والآثار عن الخطيب الإسكافي.

يضاف إلى ذلك كله ما أشار إليه مؤلف «درة التنزيل» في سورة «الكافرون» من الإشارة الصريحة إلى كتابه «جامع التفسير»، وهو الكتاب الذي لم يعرف مثله للخطيب الإسكافي.

ومما يزيد الأمر اضطراباً : ما جاء في نسبة الكتاب إلى «الخطيب الحصكفي» على لسان ابن حجر «وصاحب كشف الظنون» : قال ابن حجر في ترجمته لابن الزبير الغرناطي : «. . جمع كتاباً في فن من فنون التفسير، سماه «ملاك التأويل»، نحا فيه طريق الحصكفي الخطيب في ذلك، فلخص كتابه وزاد عليه.[1]

وقال صاحب كشف الظنون عن «ملاك التأويل» : هو في متشابه القرآن في فنون التفسير، لخص فيه كتاب «الحصنكيفي» وزاد عليه.[2] ومعلوم أن «الخطيب الحصكفي» هو غير الخطيب الإسكافي، فالخطيب الحصكفي[3] : هو يحي بن سلامة بن الحسن أبو الفضل معين الدين الخطيب الحصكفي الطنزي، أديب من الكتاب الشعراء ولد بطنزة في ديار بكر، ونشأ بـ«حصن كيفا» وتأدب على الخطيب التبريزي. وقد ولد سنة/ ٤٥٩هـ وتوفي عام/ ٥٥١هـ. ولم يذكر له كتب في التفسير.

---

(١) الدرر الكامنة: ١/٨٩ ـ ٩١

(٢) كشف الظنون : ٢/١٨، ١٣

(٣) الحصكفي : نسبة إلى «حصن كيفا» انظر معجم البلدان : ٢/٢٦٥ ـ وانظر ترجمة «الخطيب الحصكفي» في إرشاد الأريب : ٧/٢٨١
والطبقات الكبرى للسبكي : ٤/٣٢٢ ـ والأعلام للزركلي : ٨/١٤٨ ـ ١٤٩

ومن خلال هذا الذي قدمناه نرى أن نسبة الكتاب للخطيب الإسكافي مستبعدة، وأن ليس هناك ما يجعلنا نسعى وراءها، بل علينا أن نمضي قدماً في البحث عن المؤلف الحقيقي للكتاب.

الكتاب ليس للفخر الرازي :

نسب صاحب «كشف الظنون» كتاب «درة التنزيل . . » للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة/ ٦٠٦هـ، وكذلك جاء في فهرس جوتا : «درة التنزيل وغرة التأويل» لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب فخر الدين الرازي، علماً بأن فخر الدين الرازي ليس هو محمد بن عبدالله الخطيب، وإنما هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الخطيب. وبهذا يظهر أنهما يختلفان في اسم الأب فقط، وهذا ما أوقع حاجي خليفة في الوهم، يضاف إلى ذلك أنه جاء في أول الكتاب لفظ «القلعة الفخرية» فظنها منسوبة إلى الفخر الرزاي.[1]

وقد نسب الكتاب إلى الفخر الرازي أيضاً صاحب **معجم الأدباء**[2]، وصاحب الوافي بالوفيات.[3]

كذلك مما يؤيد عدم صحة نسبة الكتاب «درة التنزيل» للفخر الرازي، أن الفخر الرازي قد استفاد من هذا الكتاب في تفسيره دون أن يشير إليه وذلك في المواضع التالية :

- الموضع الأول : نقل الرازي في تفسيره ستة أسطر مما جاء في درة التنزيل في الكلام على الآية الثانية التي تكلم عليها صاحب الدرة وهي قوله تعالى : «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . . » حيث كان ذلك من قوله : «ألا ترى العرب إذا دفع أحدهم إلى كريهة . . » إلى قوله : «لم يبق بعدهما إلا نداء **الشيء بمثله**»[4].
- وكذلك نقل الرازي ما جاء في الآية الثالثة بعدها ـ قارن : درة التنزيل : ١٣ ـ ١٤ بمفاتيح الغيب : ٦٨/٣.

---

(١) كشف الظنون : ٧٣٩/١، و «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية» : ١٤٠ ـ ١٤٢
(٢) معجم الأدباء : ٢١٤/١٨
(٣) الوافي : ٣٣٧/٣
(٤) درة التنزيل : ١٢/وانظر النص المنقول في مفاتيح الغيب : ٥٤/٣

- وكذلك في الآية الرابعة بعدها : درة التنزيل : ١٤ وما بعدها، ومفاتيح الغيب : ٣/٩٢ ـ ٩٣.
- وكذلك في صفحة : ٢٣/ من درة التنزيل، وما جاء في مفاتيح الغيب : ٣/١٤٢.
- وكذلك صفحة : ٢٤/ من درة التنزيل وما بعدها ومفاتيح الغيب : ٣/١٩٢.

فلو كان كتاب «درة التنزيل» للفخر الرازي لذكره في هذه الأماكن، فكونه لم يذكره دليل على أنه ليس له، وإن كان يحسن به أن يشير إليه، وإلى اقتباسه منه، وإلى مؤلفه.

هل يمكن أن يكون «درة التنزيل» لابن فورك؟

ـ أشار الدكتور فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي»[1] إلى وجود كتاب في مكتبة عاطف في استانبول بعنوان «كتاب في حل المشكلات المتشابهات من الأحاديث والآيات..» وتحت رقم/ ٤٣٣، وأنه لمحمد بن الحسن بن فورك. فقدَّرْت في نفسي احتمال أن يكون هذا الكتاب نسخة من كتاب «درة التنزيل» الذي تعرض لكثير من التصرف في عنوانه، كما أشرنا إلى ذلك أثناء الكلام على النسخ الخطية لـ «درة التنزيل».

ـ ومما قوّى هذا الاحتمال عندي وجود كتاب نظير لـ«درة التنزيل» وهو كتاب يعالج متشابه الحديث ومشكله من تأليف محمد بن الحسن بن فورك، وقد جاء الكتابان ضمن مجموع تحت رقم/ ١٨٠ راغب باشا باستانبول، وبعنوانين متقاربين :

الأول : حل متشابهات الحديث لابن فورك.

والثاني : حل متشابهات القرآن للراغب الأصفهاني ـ وهو نفس كتاب درة التنزيل وغرة التأويل ـ.

وقد جاء مع الكتابين المذكورين في نفس المجموع كتابان آخران هما :

---

(١) تاريخ التراث العربي ـ المجد الأول ـ الجزء الرابع : ٥٣ ـ ٥٤

الثالث : تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، للراغب الأصفهاني
والرابع : لمع الاعتقاد لأبي القاسم القشيري.

ـ وممّا قوّى هذا الاحتمال أيضاً ذلك الاختلاف في عنوان كتاب ابن فورك الذي يشبه الاختلاف في عنوان درة التنزيل. ولننظر في بعض العناوين التي ورد فيها كتاب ابن فورك في مشكلات الحديث :

ـ حل متشابهات الحديث ـ راغب باشا رقم/ ١٨٠.
ـ حل مشكل الآثار سليم آغا.
ـ مشكل الآثار ـ إبراهيم باشا/ رقم ٤٠٤
ـ تأويل الأخبار المشكلة ـ إبراهيم باشا ـ رقم/ ٢٧٢.

كذلك طبع الكتاب باسم مشكل الحديث وبيانه، بتحقيق موسى محمد علي.
ـ ومما قوّى الاحتمال أيضاً وجود تفسير لابن فورك أشار إليه الدكتور سزكين[1] في مكتبة فيض الله/ ٥٠/ المجلد الثالث.

وهكذا زادت قوة الاحتمال فكان لابد من التحقيق والسفر لاستانبول للتأكد من هذين الكتابين لابن فورك.

ولدى فحص «كتاب في حل المشكلات والمتشابهات من الأحاديث والآيات» في مكتبة عاطف تبين أنه نسخة من نسخ كتاب «حل مشكلات الحديث» أو «مشكل الآثار» أو «تأويل الأخبار المشكلة على ما قدمنا».

تفسير ابن فورك :

وكذلك كان لابد من الذهاب إلى مكتبة «ملة» المحتوية على مكتبة فيض الله، لرؤية تفسير ابن فورك وتفحصه، وقد كتب على الصفحة الأولى منه :

هذا كتاب نفيس لكشف همي ادخرته وقد حلفت با[لله] صادقاً لا أعرته
إلا برهن وإلا [لـ] صاحب قد عرفته فمن أراد كتابي فليقبل ما قد شرطته

وعلى الصفحة المقابلة كتب : الثالث من تفسير القرآن لابن فورك. وقد

(١) تاريخ التراث العربي ـ المجلد الأول ـ الجزء الرابع : ٥٣ ـ ٥٤

أجريت مقابلة بين هذا التفسير وبين «درة التنزيل وغرة التأويل» لأتبين إمكان كون الكتابين لمؤلف واحد، وقد عوّلت كثيراً على ما جاء في سورة «الكافرون» التي أشار صاحب «درة التنزيل» إلى أنه ذكر في كتابه «جامع التفسير» وجوهاً كثيرة على عدم وقوع التكرار فيها، ولا بأس هنا أن ننقل ما جاء بصدد التكرار من هذا التفسير :

قال ابن فورك ـ مقدماً الأسئلة بين يدي تفسير السورة ـ كما هي عادته في تفسيره هذا ـ :

مسألة : إن سأل عن قوله سبحانه : «قل يا أيها الكافرون» إلى آخرها؟ فقال :ما معنى «لا أعبد ما تعبدون .ولا أنتم‌عابدون ما أعبد»؟ومامعنى‌تكرير ذكر العبادة؟ وما معنى لكم دينكم ولي دين»؟ ولم امتنع عبادة الوثن؟ وفيمن نزلت السورة؟ ولم وقع فيها التكرير؟ وما الدليل على أن «الكافرين» فيها ـ على الخصوص ـ؟ وهلا دلّ على اختلاف باختلاف اللفظ؟ وهلاّ دلّ على ذلك بأصول مختلفة إذ هو أظهر للمعنى؟ وما فائدة الكلام؟ ومن أي جهة تضمن الإعجاز؟ وما معنى «لكم دينكم ولي دين»؟ وما الدليل على أن «الألف واللام» في «الكافرين» لمعهود؟ وهلاّ ذكرت الحجة في أن ما دعوا إليه لا يجوز؟ وهلا بين ذكرهم بصفة غير مشتركة؟ وهلا قيل : «ولا أنتم عابدون ما عبدت»، ليقابل «ولا أنا عابد ما عبدتم»؟ ولم قيل : «لكم دينكم ولي دين» مع ما يقتضيه من التسليم؟ ولم قيل : «ولا أنتم عابدون ما أعبد»؟ ولم يقل : «من أعبد»؟

ثم يبدأ بالإجابة على هذه الأسئلة قائلاً :

الجواب : معنى «لا أعبد ما تعبدون» أي : لا أعبد الأوثان وأنتم تعبدونها. «ولا أنتم عابدون ما أعبد» : للجهل بوجوب إخلاص العبادة لله».

معنى تكرير ذكر «العبادة»، تصريفها في الفوائد المختلفة، وذلك لنفي عبادة المؤمنين للوثن كيف تصرفت الحال، من ماض أو حاضر أو مستقبل.

معنى «لكم دينكم ولي دين» : لكم جزاؤكم على عبادة الوثن. ولي جزائي على عبادة ربي. فانظروا ما مقتضى كل من الأمرين.

وقيل : إن السورة جواب لقوم من المشركين، دعوا النبي ـ ﷺ ـ إلى أن يعبد آلهتهم سنة، ويعبدون إلهه سنة، وفيهم نزل : «قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون» ـ عن ابن عباس ـ وقيل : قالوا له : ونشركك في أمرنا، فإن كان الذي في

يدك خيراً كنا قد أخذنا بحظ منه. وقيل: الذي قال: الوليد بن المغيرة، والعاص بن وائل، والأسود بن المطلب، وأمية بن خلف.
وقيل: قالوا: نتداول العبادة، ليزول ما بيننا من البغضاء والعداوة.

- وقرأ «لي دين» أبو عمرو وحمزة والكسائي.
- وقرأ الباقون «ولي دين» - بفتح الياء باختلاف عنهم -.

التكرير لم يقع - والمعنيُّ أصلا في اللفظ - إلا في موضع واحد، وستتبين وجهه، وذلك أن قوماً من المشركين سألوا رسول الله ﷺ مناقلة العبادة: سنة يعبدون ما يعبد، وسنة يعبد ما يعبدون، لتزول العداوة بوقوع العبادة على هذه الجهة. فجاء الكلام على طريق الجواب لإنكار ما سألوا، فقيل: «لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد» وهذا نفي منه لما يعبدون في الاستقبال ثم قيل: «ولا أنا عابد ما عبدتم»: على نفي العبادة منه لما عبدوا في الماضي. وهذا واضح في أنه لا تكرير في لفظه ولا في معناه، وأنه تصريف للعبادة، فيه إنكار لما سألوا على التفصيل الذي ذكروا. وأما: «ولا أنتم عابدون ما أعبد»: فعلى التكرير في اللفظ دون المعنى، من قِبَل أن التقابل يوجب أن معناه «ولا انتم عابدون ما عبدت»، إلا أنه عدل بلفظه إلى «أعبد» للإشعار أن «ما عبدت» هو «ما أعبد» واستغنى بما يوجبه التقابل من معنى «عبدت» على الإفصاح به، وعدل عن لفظه لتضمين معنى آخر معه، فكان ذلك أكثر في الفائدة وأولى، لأنه دلّ على «عبدت» دلالة التضمين من جهة التقابل، وعلى معنى «أعبد» دلالة التصريح باللفظ.

فإن قال قائل: فهلّا قيل: «ما عبدت» ليتقابل اللفظ كما تقابل المعنى؟ قيل له: هو في حكم تقابل اللفظ، من حيث هو دال عليه، إلا أنه عدل عن الإفصاح به للإشعار بأن معبوده واحد كيف تصرفت الحال، وكان هذا لمنعه من الإيهام أن معبوده فيما مضى غير معبوده فيما يستقبل.

وقد يجوز في الماضي والمستقبل أن يقع أحدهما موقع الآخر إذا كان في الكلام دليل عليه، نحو: «نادى أصحاب الجنة أصحاب النار» على «ينادي»...[1].

ومن خلال هذا النص الذي نقلناه من تفسير ابن فورك، ومن خلال النصوص الأخرى التي قابلناها على ما جاء في «درة التنزيل» لا يتبين لنا أن الكتابين

(١) تفسير القرآن - لابنم فورك - مخطوطة فيض الله بمكتبة ملة -

لمؤلف واحد، ولا يظهر أنّ لهما أسلوباً واحداً، وذلك على الرغم من أن هناك تشابهاً في أن الكتابين يدوران على طريقة السؤال والجواب. وعلى الرغم من وجود بعض التفصيل الذي جاء في الإجابة على التكرار في سورة «الكافرون» وهو الذي سبق أن أشار إليه صاحب «درة التنزيل» وأنه في كتابه «جامع التفسير».
يضاف إلى ذلك أنه لم يعرف لابن فورك كتاب باسم «جامع التفسير».
وعلى هذا أيضاً لا يمكننا أن ننسب كتاب «درة التنزيل» لابن فورك.

كتاب «جامع التفسير» :

يبقى كتاب «جامع التفسير» الذي ذكره صاحب كتاب «درة التنزيل» في سورة الكافرون، هو النقطة الثابتة التي ينبغي أن ينطلق منها البحث للوصول إلى المؤلف الحقيقي للكتابين. ومن ثم لابد لنا من جولة في الكتب التي تحمل عنوان «جامع التفسير» أو «جامع التأويل» :

إن لأحمد بن فارس كتاباً يسمى «جامع التأويل»، ويبدو أن هذا الكتاب لم يصل إلينا فيما وصل إليه العلم، علماً بأن كتاب «درة التنزيل» أشار إلى المسألة التي غلط فيها أبو سعيد السيرافي في أول ما شرحه من ترجمة الكتاب. وهذا يعني أن مؤلف «درة التنزيل» لابد أن يكون قد جاء بعد السيرافي بزمن، حيث توفي السيرافي سنة ٣٦٨/هـ، بينما توفي أحمد بن فارس سنة ٣٩٥هـ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كتاب أحمد بن فارس يحمل عنوان «جامع التأويل»، والكتاب الذي أشار إليه صاحب «درة التنزيل» يحمل عنوان «جامع التفسير»، استبعدنا أن يكون ما أشار إليه صاحب كتاب «درة التنزيل» هو «جامع التأويل» المنسوب لابن فارس.

وما قيل في كتاب أحمد بن فارس يمكن قول مثله في كتاب «جامع التأويل لمحكم التنزيل» لأبي مسلم الأصفهاني المتوفى سنة ٣٢٢هـ، مع الإشارة إلى أنه قد وصلتنا منه بعض النقول في تفسير الرازي[1] وفي أمالي المرتضى. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أبا مسلم مفسر معتزلي، ولم تظهر آثار الاعتزال في كتاب «درة التنزيل» استبعدنا أن يكون كتاب «درة التنزيل» لأبي مسلم الأصفهاني. وذلك بالإضافة إلى

(١) جمع هذه النقول من تفسير الرازي سعيد الأنصاري الهندي في جزء صغير سماه «ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل».

ما سبق من إشارة إلى السيرافي المتوفى سنة ٣٦٩هـ، أي بعد ٤٦ سنة من وفاة أبي مسلم.

ومثل ذلك أيضاً يقال في كتاب «جامع التأويل لمحكم التنزيل» لمحمد بن علي بن مَهْرَيَزْد المتوفى سنة ٤٥٩هـ، ويلاحظ الاتحاد في الاسم بين كتاب محمد بن مَهْرَيَزد هذا وبين كتاب محمد بن بحر السابق، علماً بأن لقب كل منهما أبو مسلم الأصفهاني، وكل واحد منهما يعتبر من كبار علماء المعتزلة. وهذا مدعاة للشك في كون الكتاب لكل منهما. وأما كتاب «جامع التفاسير» لأحمد بن إسماعيل الحسباني المتوفى سنة/ ٨١٥هـ فلا يمكن أن يكون هو المقصود، نظراً لأن مؤلفه متأخر في القرن التاسع، وكتاب «درة التنزيل» كان قبل ذلك بكثير، حيث قد استفاد منه الرازي في تفسيره كما بينا ذلك.

وأما كتاب «جامع التنزيل والتأويل» لعلي بن عبدالله البدليسي ـ المتوفى سنة/ ٩٠٠هـ / فينطبق عليه ما ينطبق على الذي قبله من كونه متأخرا، ومن كون عنوان الكتاب بعيداً عن «جامع التفسير».

وأما كتاب «الجامع الكبير في التفسير» لعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ، والذي وصلتنا بعض أجزائه، فقد اطلعنا على النقول التي نقلها منها الاستاذ الدكتور عدنان زرزور في كتابه «الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير»، فلم نجد تشابهاً في الأسلوب بينها وبين «درة التنزيل».

كتاب «الجامع في التفسير» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني :

لم يبق أمامنا من الكتب في التفسير التي تحمل اسم «الجامع» إلا هذا الكتاب، ومؤلفه الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو القاسم بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي التيمي، ثم الطلحي الأصبهاني الملقب بقوام السنة، مصنف كتاب «الترغيب والترهيب»، مولده في سنة سبع وخمسين وأربعمائة. . قال أبو موسى المديني : أبو القاسم إسماعيل الحافظ إمام وقته، وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السنة في زمانه، حدثنا عنه جماعة في حال حياته، أُصْمِت في صفر سنة أربع وثلاثين وخمس مائة، ثم فلج بعد مدة، ومات يوم النحر سنة خمس وثلاثين. . .

قال أبو موسى : ولا أعلم أحداً عاب عليه قولاً ولا فعلاً، ولا عانده أحد إلا ونصره الله. وكان نزِه النفس عن المطامع، لا يدخل على السلاطين، ولا على من اتصل بهم، قد أخلى داراً من ملكه لأهل العلم. مع خفة ذات يده، ولو أعطاه الرجل الدنيا بأسرها لم يرتفع عنده. أملى ثلاثة آلاف وخمس مائة مجلس، وكان يملي على البديهة..

قال أبو موسى : وقرأ بروايات على جماعة من القراء. وأما التفسير والمعاني والإعراب، فقد صنف فيه كتباً بالعربية وبالفارسية. وأما علم الفقه فقد شهرت فتاويه في البلد والرساتيق..

قال الحافظ أبو موسى : وله التفسير في ثلاثين مجلداً، سماه «الجامع»، وله تفسير آخر في أربع مجلدات، وله «الموضح» في التفسير في ثلاثة مجلدات، وكتاب «المعتمد» في التفسير عشرة مجلدات. وكتاب «السنة» مجلد. وكتاب «سير السلف» مجلد ضخم. وكتاب «دلائل النبوة» مجلد. وكتاب «المغازي» مجلد، وأشياء كثيرة.. قال أبو سعد السمعاني : أبو القاسم هو أستاذي في الحديث، وعنه أخذت هذا القدر، وهو إمام في التفسير والحديث واللغة والأدب، عارف بالمتون والأسانيد، كنت إذا سألته عن المشكلات أجاب في الحال. وهب أكثر أصوله في آخر عمره. وأملى بالجامع قريباً من ثلاثة آلاف مجلس.. »[1]

وقال الداودي.. ثم قال أبو موسى : ومن تصانيفه : «التفسير الكبير» ثلاثون مجلداً، سماه «الجامع»، وله كتاب «الإيضاح في التفسير» أربعة مجلدات. و «الموضح في التفسير» ثلاثة مجلدات، و «المعتمد في التفسير» عشرة مجلدات. وكتاب «التفسير باللسان الأصبهاني» في عدة مجلدات.. وله «شرح البخاري»، و «شرح مسلم»، و«إعراب القرآن»، وغير ذلك.. »[2]

---

(١) سير أعلام النبلاء : ٢٠/ ٨٠ ـ ٨٨ ـ باختصار شديد

(٢) طبقات المفسرين : ١/ ١١٤ ـ ١١٥ ـ وانظر في ترجمته وكتبه : الأنساب : ٣/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩ (الجوزى) ـ المنتظم : ١٠/ ٩٠ اللباب : ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠ ـ الكامل : ١١/ ٨٠ ـ مرآة الزمان : ٨/ ١٠٧ ـ تذكرة الحفاظ : ٤/ ١٢٧٧ ـ ١٢٨٢ ـ العبر : ٤/ ٩٤، دول الإسلام : ٢/ ٥٥ ـ الوافي بالوفيات : ٩/ ٢١١ ـ مرآة الجنان : ٣/ ٢٦٣ ـ طبقات الإسنوي : ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦١ ـ البداية والنهاية : ١٢/ ٢١٧، النجوم الزاهرة : ٥/ ٢٦٧ ـ طبقات المفسرين للسيوطي : ٨ طبقات ـ =

وقال الزركلي في الأعلام : له «التذكرة» نحو ثلاثين جزءاً، و «سير السلف» مخطوط في تراجم الصحابة والتابعين. . و «الحجة في بيان المحجة ـ مخطوط في استانبول ـ وإعراب القرآن في شستربيتي (٣٦٧٢)، و «المبعث والمغازي» ـ مخطوط ورد ذكره في فهرس المخطوطات المصورة القسم الثاني من الجزء الثاني : ١٢٦.

مقدمة «درة التأويل» وترجمة أبي القاسم إسماعيل :

إن المتأمل في ما جاء في مقدمة «درة التأويل. .» وما جاء في ترجمة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني السابقة يرى أن كلاً منهما كالمرآة للأخرى، فقد جاء في المقدمة : «إني مذ خصني الله بإكرامه وعنايته، وشرفني بإقراء كلامه ودرايته. .» وجاء في ترجمته : «وقرأ بروايات على جماعة من القراء. وأما التفسير والمعاني والإعراب فقد صنف فيه كتباً بالعربية والفارسية، وجاء في مقدمة «درة التنزيل» الخطية التي تحمل عنوان «حل متشابهات القرآن» في مكتبة راغب باشا : «إني مذ خصني الله بإكرامه، وشرّفني بدراسة كلامه، تدعوني دواع قوية، مبعثها نظر وروية في الآيات المتكررة بالألفاظ المختلفة في أماكنها، المتشابهة، تطلباً لعلامات ترفع لبس إشكالها، وتخص اللفظة بآيتها دون أشكالها. فلم تزل تلك الدواعي تزيد وتنمي منذ الصبا وثوبه القشيب إلى أن عوضت ريطة المشيب، فاتفقت خلوة سطوت على وحشتها بالقرآن، ولولا أنسه لم يكن لي بها يدان، وذلك بعد ما عملت من كتاب «المعاني الأكبر» وأمليت من احتجاج القراءات المختصة، وكانت هذه الخلوة خلوة عين، لا خلوة قلب، واضطراراً لا عن اختيار، بل لقهر وغلب، في حالة توزع الرأي فيها مذاهب، واقتسم الهمّ لها مطالب، ففتقنا من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً، وصار لمبهم المتشابه تبياناً. فإذا عرفت ما لحّبناه من الآثار أمنت عند القراءة مخوف العثار. .»[1].

ويستفاد من هذا الكلام. أن مؤلف «درة التنزيل» قد اتجه إلى دراسة القرآن

= الحفاظ : ٤٦٣ ـ كشف الظنون : ١٢٣، ٢١١، ٤٠٠، شذرات الذهب : ٤/١٠٥ ـ ١٠٦ هدية العارفين ١٠/٢١١ ـ الرسالة المستطرفة : ٥٧ ـ تاريخ بروكلمان : ٦/٣٩ ـ ٤٠ الأعلام : ١/٣٢٣ ـ معجم المؤلفين : ٢/٢٩٣ معجم المفسرين : ١/٩٣

(١) حل متشابهات القرآن ـ مخطوطة راغب باشا تحت رقم/ ١٨٠ استانبول

وعلومه في وقت مبكر «منذ الصبا وثوبه القشيب» وأن فكرة دراسة الآيات المتشابهات لفظاً، كانت تلوح له منذ الصبا، وأنها تنمو معه وتزداد حتى عوضت من عهد الصبا ريطة المشيب، وأنه اتفقت له خلوة في عهد المشيب هذا، فوجدها فرصة، أن يبدد وحشتها بالقرآن، وأن هذه الخلوة كانت بعد عمله كتاب «المعاني الأكبر»، وبعد ما أملى من احتجاج القراءات المختصة، وأن هذه الخلوة لم تكن باختياره، وإنما كانت مفروضة عليه، وأنها جاءت في وقت توزع فيها رأيه، وكثرت همومه، ومع ذلك فقد فتق من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً بين المتشابهات، فأبان عن مبهمها، ثم يطمئن القاريء إلى صحة استنتاجاته بما سبق له من دراسة علوم الآثار والتأليف فيها، وذلك كعلوم : الحديث، والمغازي، والسير، والتفسير، مما يجعل احتمال الخطأ عنده قليلاً، وبخاصة أن ذلك قد كان بعد عمله كتاب المعاني الأكبر، وبعد ما أملى من احتجاج القراءات المختصّة، وهو يشير بذلك إلى بعض مؤلفاته في التفسير والقراءات، والتي يمكن أن تعطيه الأهلية لمعالجة هذا الموضوع. ولو نظرنا في ترجمة أبي القاسم إسماعيل، لوجدنا مصداق ذلك في كثرة مؤلفاته في التفسير، ولعلّه يعني بكتاب «المعاني الأكبر» تفسيره المسمى بالجامع، والذي كان في ثلاثين مجلداً، والذي جاءت تسميته في بعض المراجع «التفسير الكبير»، أو لعله كتاب آخر غير كتب التفسير المذكورة في ترجمته، ومما يشير إلى ذلك ما سبق أن ورد في ترجمته وأما «التفاسير» و «المعاني» و «الإعراب» فقد صنف فيها كتباً بالعربية وبالفارسية[1] فقد فرق المترجم له بين «التفاسير» و «المعاني» و «الإعراب، ومعلوم أن للمؤلف كتاباً في إعراب القرآن غير التفاسير.

وكذلك يمكن أن يكون له كتاب أو أكثر في المعاني غير التفسير، كما يشير إلى ذلك عنوان الكتاب «المعاني الأكبر».

أما هذه «الخلوة» التي اتفقت له، وكانت مفروضة عليه، ولم تكن باختياره، فلعلها تتفق مع ما أشير إليه في ترجمة أبي القاسم إسماعيل، من أنه «أصمت في صفر سنة أربع وثلاثين وخمسمائة». وهذا يعني أنه احتبس لسانه ولم يعد قادراً على الكلام، وهذا هو الذي فرض عليه الخلوة والعزلة عن الناس، وأنه لم يكن مختاراً في ذلك، ويبدو أن هذا الأمر استمر معه فترة من الزمن، أصيب بعدها بالفالج وتوفي

(١) سير أعلام النبلاء : ٢٠/٨٠

يوم النحر من سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، وبذلك تكون مدة هذه العزلة منذ أصمت وما أعقب ذلك من الإصابة بالفالج والموت قريباً من سنتين. وبذلك يكون كتاب «درة التنزيل» من أواخر كتب المؤلف فيما لو صح هذا الاستنتاج. علماً بأن المؤلف قد وعد في مقدمة «درة التنزيل» بكتاب عن الأحرف المقطعة حيث قال: «ثم اعلموا أن الأحسن والأولى أن تكون المسألة الأولى من هذا الكتاب مسألة من الحروف المقطعة، لأن الأسئلة عليها متفرعة مفرعة، لكني قد أفردت لها كتاباً مفرداً، جردت لحرف إشكالها مبرداً، والأسئلة عليها تربو على مئة، والأجوبة عنها تغني عن فئة، فأردت أن تكون مميزة عن أخواتها، مخلصة من الآفة تخليص الثمرة عن نواتها. وسترونها بعد إن شاء الله، ولا قوة إلا بالله، ولم يعرف مثل هذا الكتاب، ويبدو أن المنية عاجلت المؤلف عن تأليفه.

ثم إن قول راوية «درة التنزيل» في مقدمة الكتاب: «أملاها» أبو عبدالله.. إملاء لما خلا فيها، ولم يحضره غيري ممن يسوغ له حمل ما يكتب فيه ويكتب به، فكتبت عن لفظه المسائل والأجوبة، وسألته أن يصدرها بخطبة فارتجلها كارتجاله سائر الكلام بعدها..»[1] يتفق مع ما جاء في ترجمة «أبي القاسم إسماعيل» من أنه «أملى ثلاثة آلاف وخمس مائة مجلس، وكان يملي على البديهة وذلك بغض النظر عن اسم المؤلف «أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب» الذي يحتمل أن يكون حصل فيه التغيير والتبديل، وإن صح هذا الخبر الذي يذكره «الراوية في مقدمة الكتاب، وكان المؤلف هو «أبو القاسم إسماعيل» وكان مصمتاً في تلك الخلوة، فلابد أن يكون المراد بإملائه على البديهة في تلك المجالس: أنه كان يكتب مسائل هذا الكتاب من ذهنه، ثم يعطي ما كتب إلى الرواية ليكتب نسخة عنه[2]، ولعل هذا يفسر لنا عدم حضور غير الراوية للكتابة عن المؤلف، لأن المؤلف في هذه الحالة لا يستطيع الكلام. ووجود عدد كبير من الناس في مثل هذا المجلس يعوق عمل المؤلف الذي يكتب من ذهنه على البديهة، ولا يفيد الحضور شيئاً.

---

(١) انظر مقدمة «درة التنزيل وغرة التأويل»

(٢) لا يتعارض هذا الذي قلناه هنا مع ما سبق أن أخذناه على الأخ الباحث في معنى الإملاء لأن هذه حالة خاصة، المؤلف فيها لا يستطيع الكلام لأنه مصمت.

بين مقدمة «درة التنزيل» وبين مقدمات أخرى لكتب أبي القاسم إسماعيل

في المكتبة السليمانية في استانبول ثلاثة كتب مخطوطة لأبي القاسم إسماعيل الأصفهاني، وقد حاولت التعرف على أسلوب المؤلف من خلال هذه الكتب، إلا أن معظم هذه الكتب نقول في السير، أو نقول في الآثار، ومن ثَمَّ لا يتضح فيها أسلوب المؤلف تماماً، وبناءً على ذلك فقد كانت مقدمات هذه الكتب، هي أقرب ما يكون للتعرف على أسلوب المؤلف، ومن ثم فقد رأيت تشابهاً في الأسلوب بين مقدمات هذه الكتب، ومقدمة كتاب «درة التنزيل»، ولعل القاريء الكريم يشاركني هذا الرأي إذا اطّلع على هذه المقدمات. فماذا يقول أبو القاسم إسماعيل في هذه المقدمات :

كتاب «الحجة في بيان المحجة وشرح مذهب السلف» رحمة الله عليهم :

جمع الشيخ الإمام ـ قوام السنة ـ أبي القاسم اسماعيل محمد بن الفضل الحافظ التيمي رحمة الله تعالى عليه[1]. أما مقدمة الكتاب فهي كما يلي :

«قال سيدنا الشيخ الإمام الأجل الأوحد ـ قِوام السنة ـ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ رحمه الله : الحمد لله الذي أبان معالم الحق فأوضحها، وأنار مناهج الدين فبينها، وأنزل القرآن فصرّف فيه الحجج، وأرسل محمداً ﷺ، فقطع به العذر، فبلّغ الرسول، واجتهد وجاهد، وبيّن للأمة السبل، وشرح لهم الطريق، لئلا يقولوا : «ما جاءنا من بشير ولا نذير»، «ولينذر من كان حيّاً ويحق القول على الكافرين».

وإلى الله أرغب في حسن التوفيق لما يقرب إليه من صواب القول والفعل، وأستعفيه من الخطأ والزلل، إنه وليّ العصمة والتوفيق، وبيده الهداية والتسديد.

وحين رأيت قِوام الإسلام بالتمسك بالسنة، ورأيت البدعة قد كثرت، والوقيعة في أهل السنة قد فشت، ورأيت اتباع السنة عند قوم نقيصة، والخوض في الكلام درجة رفيعة، رأيت أن أملي كتاباً في السنة يعتمد عليه من قصد الاتباع،

---

(١) كتب تحت هذا السطر : «مثال، في الأم المنسوخ منها هذه النسخة ـ وهي نسخة قديمة جيدة عليها خطوط جماعة من أهل الفضل والضبط» وعلى النسخة سماعات كثيرة وفيها إشارة إلى معارضات ـ المكتبة السيلمانية في استانبول ـ

وجانب الابتداع، وأبين ما فيه من اعتقاد أئمة السلف، وأهل السنة في الأمصار، والراسخين في العلم في الأقطار، ليلزم المرء اتباع الأئمة الماضين، ويجانب طريقة المبتدعين، ويكون من صالحي الخلف لصالحي السلف. وسميته كتاب «الحجة في بيان المحجة وشرح التوحيد ومذهب أهل السنة». أعاذنا الله من مخالفة السنة ولزوم الابتداع، وجعلنا ممن يلزم طريق الاتباع. وصلى الله وسلم على محمد أفضل صلاة وأزكاها، وأطيبها وأنماها. وأحيانا على ملته، وأماتنا على سنته، وحشرنا في زمرته، إنه المنعم الوهاب».

كتاب سير السلف :

أول الكتاب : «بسم الله الرحم الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد. الحمد لله محيي الأموات، وسامع الأصوات، ومقدر الأقوات، وفاطر الأرض والسموات، عالم السر والنجوى، وكاشف الضر والبلوى، مدبر الأمور بقدرته، ومنزل القطر برحمته، ومنشيء الخلق بحكمته، ابتعث محمداً بنبوته.

قال الشيخ الإمام العالم ـ قوام السنة ـ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل رحمه الله : وأنا أقول : ونحن نرجو أن يغفر الله لنا بذكر من ذكرنا هم في هذا الكتاب، من السادة والأخيار، والعباد الأبرار :

«وكان قد اقترح عليَّ جماعة من أهل العلم أن أملي عليهم في ذكر سير السلف وأحوالهم كتاباً مختصراً أحذف فيه الأسا د طلباً للتخفيف، وكان من قبلنا من العلماء صنفوا في هذا المعنى، فصنف بـ ـهم تاريخ المحدثين، وبعضهم تاريخ الصوفية والعارفين، وبعضهم تاريخ طبقات أهل العلم. .

فصنفت هذا الكتاب، وسميته كتاب «سير السلف»، وبدأت بذكر جماعة من مشاهير الصحابة، رضوان الله تعالى عنهم أجمعين ـ على حروف المعجم ـ بعد ذكر العشرة، ثم بجماعة من التابعين المعروفين بالزهد والورع، ثم بجماعة من أتباع التابعين، ثم بتبع الأتباع. وتركت جماعة لم أذكرهم إيثاراً للتخفيف، أو غفلة عنهم، وحين أردت أن أختم الكتاب، تأملت في أحوال القوم، فرأيت أن أجعل آخرهم ذكراً الشيخ الإمام أبا عبدالله بن منده، ثم نظرت إلى أحوال العارفين وأهل التصوف، فأردت أن أختمه بالشيخ أبي منصور معمر ـ رحمه الله ـ ثم عرض لي حال والدي وولوع الولد بحسن ذكر الوالد، فرأيت أن أختمه بذكره، فختمت الكتاب

بهؤلاء الثلاثة، فلم أر بعد أبي عبدالله من يقاربه في الحفظ والإتقان، ولا مثل أبي منصور معمر في الزهد وقوة الحال، ولا مثل والدي في الورع والأمانة، فجمعت بينهم، وختمت الكتاب بذكرهم، وفقنا الله وإياكم للاقتداء بمنهجهم، والاستيضاء بسراجهم إنه فعال لما يريد»[1].

كتاب الترغيب والترهيب :

أوله : أخبرنا شيخنا وسيدنا ومولانا الإمام الهمام العالم الفاضل الكامل. . . حدَّث الشيخ الحافظ قوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني قال :

الحمدلله عالم الغيوب، وساتر العيوب، وغافر الذنوب، والمطلع على ضمائر القلوب، يجزل الثواب فضلاً، ويكثر العقاب عدلاً، «لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون» خصَّنا بدين الإسلام، وجعلنا من أمة محمد ﷺ أفضل صلاة وأزكاها، وأطيبها وأنماها، وصلى الله على آله وأصحابه.

ثم إنكم معشر طلبة العلم ـ أحسن الله توفيقكم ـ أكثرتم مسألتكم إياي أن أجمع لكم كتاباً يشتمل على الترغيب في الأعمال الصالحة، والأقوال الحسنة، والنيات الخالصة، وعلى الترهيب من الأعمال السيئة، والأقوال القبيحة والنيات الفاسدة، ويتضمن ما ورد في ذلك من الثواب والعقاب، وذكرتم أن الكتب المصنفة في هذا الباب مطولة بكثرة الأسانيد والتكرار، أو مختصرة غاية الاختصار، لا يظفر طالب العلم منها بالمراد، ولا يشبع بها عليل الفؤاد، فترددت في ذلك زماناً، ليتقرر لي ترتيب أبواب الكتاب، ثم وقع الاختيار على أن أجمعه على حروف (ا ب ت ث) ليكون أسهل على الطالب الاهتداء إليه، وأقدم في كل باب ما ورد فيه من الترغيب، ثم أتبعه ما ورد من الترهيب، ولا أراعي في الحروف زائدة هي، أم من نفس الكلمة، نحو : «باب الإخلاص، وباب الإحسان» أذكرها في باب الألف، لا في باب الحاء والخاء، فإن لم يقع في باب الترغيب والترهيب، اقتصرت على واحد منهما.

---

(١) مخطوطة رقم / 656 مكتبة Reisulkuhop في السليمانية

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفعني والمستفدين بذلك. إنه المنعم المتفضل..[1].

ويلاحظ أن هذه المقدمات تسير على طريقة واحدة حيث تستفتح بالحمدلله، ثم تبين دواعي تأليف الكتاب ـ سواء أكانت حاجة بدت للمؤلف، أم بناءً على سؤال وطلب من غيره، ثم يذكر اسم الكتاب، ثم يذكر منهجه في الكتاب، ثم يختم المقدمة بدعاء إلى الله سبحانه، وهذه الطريقة نفسها اتبعت في مقدمة كتاب «درة التنزيل وعزة التأويل» إلا أنه في مقدمة هذا الكتاب أضاف إلى ذلك كله ما يشعر القاريء بالجانب الذي يختص به هذا الكتاب، وهو الكشف عن أسرار التكرار والتشابه اللفظي للآيات، وهو الموضوع الذي ظهرت فيه شخصيته وعبقريته، لأنه جاء فيه بما يعتبر كشفاً لم يسبق إليه، وتوفيقاً إلهياً أسداه الله إليه.

كذلك يظهر أسلوب السجع غير المتكلف في هذه المقدمات. كما يظهر التشابه في مقدمة كتاب «الترغيب والترهيب» وكتاب «درة التنزيل» في مثل قوله في كتاب «الترغيب والترهيب»..«ثم إنكم معشر طلبة العلم أحسن الله توفيقكم، أكثر ثم مسألتكم إياي أن أجمع لكم كتاباً..» وقوله في مقدمة «درة التنزيل» اعلموا حملة الكتاب الحكيم، وحفظه القرآن الكريم، وفقكم الله لحق علمه بعد حق تلاوته..».

كذلك يلاحظ التشابه في مقدار هذه المقدمات، فليست هي بالطويلة ولا بالقصيرة، وإنما هي أقرب للتوسط.

ولا شك بأن هذا التشابه في مقدمات هذه الكتب يعتبر أحد المرشحات لنسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» لأبي القاسم إسماعيل.

مرشحات نسبة الكتاب لأبي القاسم إسماعيل :

من خلال ما تقدم نستطيع أن نجمل مرشحات نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني كما يلي :

ـ لا يوجد كتاب يحمل اسم «الجامع في التفسير» لفظاً إلا كتاب أبي القاسم

(١) مخطوطة رقم/ 84 مكتبة CORLVLVALI PASA في السليمانية وهناك مخطوطة أخرى من الكتاب ب تعود لمكتبة أسعد أفندي تحت رقم/ ٢٩١ في السليمانية أيضاً.

إسماعيل، والذي ذكره معظم من ترجموا له. وهو الاسم الذي يتفق مع ما جاء في سورة «الكافرون» من كتاب «درة التنزيل وغرَّة التأويل» على لسان المؤلف: «إنا قد أجبنا في جامع التفسير..» «.. فلم يقع تكرار على هذا الوجه، ولا على الوجوه الأخر التي ذكرنا في جامع التفسير».

أما ما ذكرناه من كتب أخر تحمل اسم «الجامع» فكلها لا تذكر كلمة «التفسير» بعد «الجامع»، وإنما تذكر «التأويل» أو ما يقرب من ذلك، باستثناء كتاب «جامع التفاسير للحسباني» ٨١٥هـ، فإنه متأخر جداً عن الرازي الذي استفاد من «درة التنزيل» ومن ثم فلا يمكن أن يكون هو المراد نظراً للاختلاف الزمني الكبير بين الكتابين. ومثله كتاب «الجامع الكبير في التفسير» لعلي بن عيسى الرماني المتوفى سنة/ ٣٨٤هـ، فإنه متقدم على «درة التنزيل» الذي ينقل عن أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة/ ٣٦٨هـ، والذي كان معاصراً للرماني.

ـ التوافق بين ما جاء في مقدمة «درة التنزيل» وما جاء في ترجمة أبي القاسم إسماعيل ـ حسب التفصيل المتقدم ـ.

ـ التشابه بين مقدمة «درة التنزيل» ومقدمات ما وصلنا من كتب أبي القاسم إسماعيل ـ حسب التفصيل المتقدم ـ.

ـ التناسب الزمني بين وفاة أبي القاسم إسماعيل ـ ٥٣٥هـ، وأول كتاب نقل عن «درة التنزيل»، وهو كتاب الكرماني: «البرهان في متشابه القرآن»، والكرماني لا يعرف تاريخ ولادته، وكذلك لم يحدد له تاريخ وفاة، والمترجمون له يجعلون وفاته بعد المائة الخامسة، ويرجح بعضهم وفاته بعد خمسين وخمسمائة[1]، وكذلك كتاب «مفاتيح الغيب» للرازي المتوفى سنة/ ٦٠٦هـ، حيث لم نعلم نقلاً عن «درة التنزيل» قبل ذلك، إذا يصعب أن نفهم وجود كتاب بمستوى «درة التنزيل» في مطلع القرن الخامس، ولا يتم النقل عنه إلا في النصف الثاني من القرن الخامس أو آخر القرن السادس، وأوائل القرن السابع.

---

(١) انظر ترجمة الكرماني: معجم الأدباء: ١٤٦/٧ ـ طبقات المفسرين للداودي: ٣١٢/٢ ـ غاية النهاية: ٢٩١/٢، وانظر كذلك كتاب الكرماني: «البرهان في متشابه القرآن» ـ دراسة وتحقيق ـ ناصر بن سليمان العمر ـ رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة مقدمة لجامعة الإمام بالرياض عام ١٣٩٩هـ. علماً بأن الكتاب نشره قبل ذلك عبد القادر أحمد عطا تحت اسم «أسرار التكرار في القرآن».

ـ ما سبق أن بيناه من عدم وجود دليل على أن تفسير الراغب يحمل عنوان «الجامع في التفسير» أو «جامع التفسير»، في كتب الراغب وبخاصة في مقدمة تفسيره التي ينص فيها عادة على اسم الكتاب. وكذلك في النسخ الخطية الموجودة في المكتبة السليمانية فإنها تحمل اسم «تفسير القرآن العظيم للعالم العلامة الراغب الأصفهاني». وأن ما وجد من ذلك في بعض الكتب والمصادر كان نتيجة الالتباس بين أبي القاسم الحسين بن محمد المفضل الأصفهاني، وأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني، حيث نسب كتاب «جامع التفسير» الذي ألفه أبو القاسم إسماعيل إلى أبي القاسم الراغب. ومثل هذا الالتباس كثير الوقوع في كتب التراث.

ـ لو سُلِّم وجود تفسير للراغب باسم «الجامع» فلا يمكن أن يكون هو المراد؛ لأن من المعلوم أن الراغب لم يتم هذا التفسير، ومن ثم فلا يمكن أن تكون الإحالة الواردة في سورة «الكافرون» في «درة التنزيل» إلى «جامع التفسير» الذي للراغب لأنها تكون إحالة على غير موجود، لأنه لم يتم؛ إذ سورة «الكافرون» المحال عليها هي في آخر القرآن كما هو معلوم.

بين أبي القاسم الراغب.. وأبي القاسم إسماعيل :

بعد أن ثبت أن كل الدلائل تشير إلى نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» إلى أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني التيمي، يبرز أمام الباحث التساؤل التالي : من أين جاءت إذن نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للراغب الأصفهاني؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول :

معلوم أن الراغب الأصفهاني متقدم بما يقرب من قرن على أبي القاسم إسماعيل، وهذا يعني أن أبا القاسم الراغب كان قد عرف بكتبه ومصنفاته المتعددة، وأخذ اسمه يقرع الأسماع، واستقرت مكانته العلمية وشهرته في عقول الناس وأفئدتهم، وتناقل الناس كتبه واستفادوا منها.

فلما جاء بعده بقرن تقريباً أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني صاحب المؤلفات أيضاً في تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه، كان من الطبيعي أن يقع نوع من الالتباس بينهما، نتيجة التشابه في موضوع المؤلفات القرآنية من جانب، ونتيجة الاشتراك في اسم الأب والجد والكنية، والنسبة إلى المدينة من

جانب آخر وهكذا فلا يختلفان إلا في الاسم الأول واللقب. فالراغب اسمه : الحسين بن محمد بن المفضل، وفي بعض المصادر : ابن الفضل. وكنيته : أبو القاسم، وكذلك قِوام السنة اسمه : إسماعيل بن محمد بن الفضل، وكنيته أبو القاسم، وكلاهما أصفهاني.

ولما كان كتاب «درة التنزيل» جاء في آخر حياة المؤلف إسماعيل كما رجّحنا ذلك من قبل، وفي فترة إصماته وخلوته قبل إصابته بالفالج، وقبل أن يعرف الكتاب ويشتهر أمره، وبخاصة إذا أخذنا بقول الراوية «أنه لم يكن يحضر إملاءه غير الراوية»، وإذا أضفنا إلى ذلك كله ما ورد في ترجمة أبي القاسم إسماعيل من أنه «وهب أكثر أصوله في آخر عمره» أمكننا أن نفهم عدم نسبة الكتاب إلى مؤلفة الحقيقي : «أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني» ونسبته إلى أبي القاسم الحسين بن المفضل الأصفهاني ـ المعروف بالراغب ـ والتباس ذلك على النساخ الذين يقعون في الخطأ في نسبة الكتب إلى أصحابها، نتيجة أدنى تشابه في أسماء المؤلفين أو أسماء مؤلفاتهم، وأمثال هذا في كتب التراث أكثر من أن تحصى.

وبناءً على هذا يمكن فهم سبب نسبة الكتاب في نسخه الخطية إلى الراغب الأصفهاني، لأنه الأكثر شهرة من أبي القاسم إسماعيل، ومعظم كتبه قد وصلت وتناقلها الناس، على حين أكثر كتب قوام السنة أبي القاسم إسماعيل لم تصل إلينا، وما وصل منها لم يشتهر اشتهار كتب الراغب. وبذلك يعود الحق إلى نصابه في نسبة كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» إذ ترجح نسبته لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني الملقب بقوام السنة، ولا تصح نسبته لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني ـ الملقب بالراغب ـ وذلك بحسب المعلومات المتاحة لنا حتى الآن.

تحديد عصر الراغب الأصفهاني :

إن البحث الذي قاد الأخ الكاتب إلى نسبة كتاب «درة التنزيل» للراغب الأصفهاني قاده أيضاً إلى أن يقدم رأياً في تحديد عصر الراغب. وقد نشر رأيه هذا في العدد المزدوج (١١ ـ ١٢)[1] من السنة الرابعة، والذي يحمل تاريخ ربيع الأول ـ

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني : ٤٣ ـ ٧٦

رجب/ ١٤٠١هـ ـ الموافق لكانون الثاني ـ حزيران/ ١٩٨١م. وانتهى في بحثه إلى أن الراغب توفي عام / ٤٠٦هـ بينما المشهور في وفاة الراغب أنها كانت سنة/ ٥٠٢هـ.

وإنني ابتداءً أكبر في الأخ الكاتب حبه للبحث العلمي، ومحاولته الجادة للوصول إلى رأي مبني على دراسة في تحديد عصر الراغب، وحقيقة إن الأخ الباحث لم يدخر وسعاً في الاطلاع على المصادر التي تفيده في بحثه، بل إنه قد سافر إلى تركية ينقب في المخطوطات، علّه يجد ما يفيده في بحثه هذا، كما أنه نقب في كتب الراغب نفسها، وما ذكر فيها من إشارات قد تلقي بعض الضوء على عصر الراغب. وهو في كل ذلك مأجور مشكور إن شاء الله.

ملاحظات على ما جاء في هذا البحث :

غير أن الأخ الباحث وقع في بعض الأخطاء والأوهام خلال بحثه هذا، كان لابد من الإشارة إليها :

ـ ذكر أنه استطلع ياقوتاً في «معجم الآدباء» فلم يظفر منه بترجمة للراغب. وقال في الهامش من نفس الصفحة : إنه لا يدري كيف يذكر الخوانساري في روضات الجنات ١٩٧/٣ : أن صاحب معجم الأدباء قد ذكر الراغب»؟[١] والأمر تعليله سهل، فمن المعلوم أن الخوانساري كان ينقل من نسخة خطية من كتاب معجم الأدباء، ولا ينكر وجود الاختلافات بين النسخ الخطية للكتاب الواحد، وربما سقط من بعض النسخ ما أثبت في غيرها. وعلى هذا فالأمر ليس بمستغرب وبخاصة إذا علمنا أن النسخة المطبوعة من الكتاب لم تعتمد على كل النسخ الخطية المعروفة له.

ـ وذكر أيضاً أنه نقب في «سير أعلام النبلاء» فلم يتح لصاحبنا ـ يقصد : الراغب ـ أن يكون واحداً منهم»[٢].

علماً بأن صاحب «سير أعلام النبلاء» قد ذكر الراغب في كتابه هذا، وقال عنه : «العلامة الماهر، المحقق الباهر، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل،

---

(١) المصدر السابق : ٤٥

(٢) المصدر السابق : ٤٥ ـ ٤٦

الملقب بالراغب، صاحب التصانيف، كان من أذكياء المتكلمين، لم أظفر له بوفاة ولا ترجمة. وكان إن شاء الله في هذا الوقت حياً، يسأل عنه، لعله في «الألقاب» «لابن القوطي»[1] ويستفاد من كلام الذهبي : «وكان إن شاء الله في هذا الوقت حياً» : أن الراغب كان حياً في حدود سنة أربعمائة وخمسين هـ، نظراً لإيراده ضمن هذه الطبقة من أعلام النبلاء (الطبقة الرابعة والعشرون).

ـ يذكر الأخ الباحث أنه وجد ـ على الورقة الأولى لإحدى مخطوطات الراغب وهي «حل متشابهات القرآن» ـ حديثاً لا يربط بالراغب إلا أنه مثبت على مخطوطة منسوبة حقاً لصاحبنا الراغب. ثم يقول الأخ الباحث : فقد ذكر هنا القاريء المتسرع اسماً لم نعرفه من أسماء الراغب : هو «أبو محمد بن الحسين الأصفهاني» ولم تعرض كتب التراجم لأصفهاني يحمل هذا الاسم، وفي هذا الحديث : أنه تصدر للوعظ والتدريس والتأليف، وله مصنفات جليلة (لم يذكرها) ومناظرات عجيبة. وفيه أيضاً : أن له رحلة للهند وغيره (كذا)، «ولما رجع إلى نيسابور مات في الطريق سنة ست وأربعمائة، فنقل لنيسابور ودفن بها».
ثم يقول الأخ الباحث عن هذا الأثر وأمثاله : «إن هذه الآثار لا تستمد القوة من نفسها، بل من قربها من أخبار أخرى موثقة قد تتهيأ، فليست وحدها مطمئنة ولا معروفة، وليست معلنة عن أصحابها، ولا تحمل المعلومات الكافية عن الراغب، إنها إذن قد تفيد في الترجيح على الرغم مما يكتنفها من الشك. ونحن نستمع بإرهاف لأشد الأصوات خفوتاً حينما تعز علينا الأصوات العالية الصريحة، وقد قال الشاعر :

من جزَّ كلباً فمحتاج إلى وبرٍ ولاقطُ الحب محتاج إلى البعر[3]

ونقول للأخ الباحث جواباً على ما جاء في هذه الفقرة :

إن المخطوطة المشار إليها بعنوان «حل متشابهات القرآن» في مكتبة راغب باشا قد جاءت ضمن مجموع، والمجموع يشمل أربع مخطوطات :
الأولى فيه : «حل متشابهات الحديث لابن فورك».
والثانية : «حل متشابهات القرآن للراغب الأصفهاني».

(١) سير أعلام النبلاء : ١٨/ ١٢٠ ـ ١٢١
(٢) مخطوطة راغب باشا في استانبول رقم/ ١٨٠
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني : العدد المزدوج (١١ ـ ١٢)/ ٥٩

والثالثة : «تفصيل النشأتين» للراغب.
والرابعة : «لمع الاعتقاد لأبي القاسم القشيري».
أما اسم الناسخ لهذه المخطوطات فهو : محمد أمين بن حسن، وقد كتبت بخط فارسي جيد.

وعلى الصفحة الثالثة من هذا المجموع ختم كتب فيه في السطر الأول : «حسبي الله وحده»، وفي السطر الثاني : «من الكتب التي وقفها الفقير»، وفي السطر الثالث : «إلى آلاء ربه ذي المواهب»، وفي السطر الرابع : «محمد المدعو بين الصدور بالراغب»، وفي السطر الخامس والأخير : «وكفى عبده». ثم كتب الناسخ ترجمة لابن فورك. وقال : وهو محمد بن الحسين الأصفهاني. وقال في آخرها : من الشهاب على شفاء قاضي عياض. ثم حقق كلمة «فورك» ونسبها إلى شهاب على شفاء قاضي عياض».

ولا أدري بعد كل هذا الوضوح كيف يغيب عن الأخ الباحث أن هذا المذكور على هذه المخطوطة ليس اسماً من أسماء الراغب غير المعروفة، ذكره ذلك القاريء المتسرع ـ كما سماه ـ للراغب.

بل يبدو لي أن الأخ الباحث كان هو القاريء المتسرع الذي لم ينتبه إلى أن هذه الترجمة ليست للراغب، وإنما هي لابن فورك صاحب المخطوطة الأولى في هذا المجموع «حل متشابهات الحديث»، وان الناسخ ذكر كلمة «فورك» وقال عن المترجم له : «هو محمد بن الحسين الأصفهاني» وذكر مصدره في الترجمة «الشهاب على شفاء قاضي عياض». ثم الأغرب من ذلك كله أن يقول الأخ الباحث : إن كتب التراجم لم تعرض لأصفهاني يحمل هذا الاسم!!!

ثم إن المعلومات التي ذكرها الأخ الباحث في ترجمة محمد بن الحسن هذا موجودة في أي كتاب يترجم لابن فورك، ولنأخذ على سبيل المثال بعض ما جاء في سير أعلام النبلاء عن ترجمة ابن فورك :

يقول الذهبي : «الإمام العلامة الصالح، شيخ المتكلمين، أبو بكر، محمد بن الحسن بن فُوْرَك الأصبهاني. . درَّس بالعراق مدة، ثم توجه إلى الري، فسعت به المبتدعة ـ يعني الكرامية ـ فراسله أهل نيسابور، فورد عليهم، وبنوا له مدرسة وداراً، وظهرت بركته على المتفقهة، وبلغت مصنفاته قريباً من مائة مصنف، ودعي

إلى مدينة «غزنة»، وجرت له بها مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد إلى نيسابور، فسُمَّ في الطريق، فمات بقرب «بُسْت»، ونقل إلى نيسابور ومشهده بالحيرة يزار ويستجاب عنده الدعاء. . .».

ـ رجح الأخ الباحث أن تكون وفاة الراغب الأصفهاني عام (٤٠٦)هـ وذلك اعتماداً على ما ذكر من الأعلام والشعراء في كتب الراغب، واعتماداً على ما ذكره السيوطي في بغية الوعاة : من أن وفاة الراغب كانت في أوائل المائة الخامسة، وقد ردّ الأقوال الأخرى في وفاته، وأنها لا تستند إلى أدلة قوية. . ثم ذكر أن هذا الذي انتهى إليه يلتقي مع ما خطه ذلك الكاتب المجهول على إحدى مخطوطات الراغب وهو عام/٤٠٦/هـ.

ونقول للأخ الكاتب : إن تجاوز كل المترجمين للراغب مرة واحدة حتى نصل إلى السيوطي فنعتمد قوله دون أن نتبين مستنده في هذا التحديد أمر يجب ألا يسلم دون تحقيق.

ثم إن هذا الذي أشار إليه السيوطي بأن الراغب توفي في أوائل المائة الخامسة لا يمكن أن يلتقي مع ما خطه ذلك الكاتب المجهول وهو أن الراغب توفي عام/٤٠٦/هـ، وذلك بعد أن تبين أن ذلك الكاتب هو الناسخ الذي ذكرنا اسمه سابقاً، وأن الترجمة التي خطها هي أيضاً لمؤلف معروف غير الراغب، وهو أبو بكر بن فورك محمد بن الحسن الأصفهاني المتوفى عام/٤٠٦/هـ. فلا يمكن إذن الاعتماد على هذه الترجمة في الترجيح كما أشار الأخ الباحث إلى ذلك فيما سبق.

ثم إن ذكر الذهبي له في الطبقة الرابعة والعشرين وأنه كان حياً في حدود الأربعمائة والخمسين ينهض دليلاً قوياً على أن وفاة الراغب كانت بعد الأربعمائة والخمسين من الهجرة، ولعل هذا أقرب مما ذهب إليه الأخ الباحث، وهو يلتقي مع ما جاء، في مجلة المجمع العلمي العربي ٢٤/٢٧٥م أن وفاة الراغب كانت سنة ٤٥٢هـ[1].

(١) لا يتعارض تحديد وفاة الراغب بـ ٤٥٢هـ مع ما ورد في ترجمته من أنه اشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي المتوفي سنة ٥٠٥هـ إذا المقصود بقولهم «يقرن» أو «يقارن» مستوى الشهرة الذي بلغه كل منهما، وليس المراد أنهما كانا زمنياً في وقت واحد، بدليل أن المترجمين للراغب ذكروا أن الإمام الغزالي كان يحمل معه دائماً كتاب الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب. وهذا يؤكد السبق الزمني للراغب على الغزالي.

وعلى كل حال فالمفروض في الأخ الباحث أن لا يركن إلى النتائج التي انتهى إليها، وأن يعتبرها اجتهاداً في حدود المصادر والْمكِنات المتاحة، وأن يكون مستعداً لتغيير رأيه والرجوع عنه نتيجة ما قد يستجد من اكتشافات ومعلومات وهو أهل لذلك إن شاء الله.

خلاصة البحث :

وهكذا فقد انتهى هذا البحث إلى أن :

- وجود اسم الراغب الأصفهاني على بعض نسخ كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» كان من قبيل الالتباس الذي يحدث عادة عند النُساخ، نتيجة التشابه والاشتراك في أسماء المؤلفين وأسماء مؤلفاتهم. ومن ثم فلا يصلح دليلاً على نسبة الكتاب إلى الراغب.
- وأن ما ذكره الأخ الساريسي من أن كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» هو نفس الكتاب الذي وعد به الراغب في مقدمة كتابه «المفردات» بعنوان «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» فهو وَهْمٌ كبير وقع فيه الأخ الباحث، لم يصمد أمام النقد العلمي كما بيَّنا ذلك تفصيلاً.
- وأن ما ذكر من وجود كتاب للراغب باسم «جامع التفسير» أو «الجامع في التفسير» لا يستند إلى أدلة حقيقية، بل إن ما وجد من تفسير الراغب في معظم نسخه الخطية يحمل عنوان «تفسير القرآن العظيم». ومعلوم أن بعض المصادر تشير إلى أن «الراغب» لم يتم تفسيره. ومن ثم فلا تصح تلك الإحالة عليه والتي وردت في سورة «الكافرون» من كتاب «درة التنزيل»، لأنها مما لم يصل إليها الراغب في تفسيره.
- وأن ما ذكره الأخ الباحث من أن نفس الراغب في كتاب «درة التنزيل» واضح فلا أساس له من الصحة، وإنما هو وهم آخر وقع فيه الباحث، نظراً لتغاير أسلوب الراغب مع أسلوب صاحب كتاب «درة التنزيل».
- وأن ما ذكره الأخ الباحث من أمور لافتة للانتباه تتعارض مع ما عرف من طريقة الراغب وأسلوبه، فقد كان جديراً أن يحمله على إعادة النظر في نسبة الكتاب إلى الراغب، وأن يهديه إلى المؤلف الحقيقي، ولكنه آثر أن يؤولها

ليحملها على ما اندفع إليه من حب نسبة الكتاب إلى الراغب، فأضاع على نفسه فرصة ثمينة.

- كذلك فقد بين هذا البحث أسباب نسبة كتاب «درة التنزيل» إلى عدد من المؤلفين، كما بين أن هذه النسبة لا تصح إلى «الخطيب الإسكافي» ولا إلى الفخر الرازي» ولا إلى «ابن فورك».
- وأن عنوان «جامع التفسير» أو «الجامع في التفسير» الوارد في سورة «الكافرون» من كتاب «درة التنزيل» هو النقطة الثابتة في البحث، والتي ينبغي الانطلاق منها، وأن هذا العنوان لا ينطبق إلا على كتاب واحد يعود إلى مؤلف واحد، وهو أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني الملقب بـ «قِوام السنة» والمتوفى سنة ٥٣٥هـ وأن المقابلة بين ما جاء في مقدمة «درة التنزيل» وما عرف من ترجمة «أبي القاسم إسماعيل» تشير إلى التوافق في ما ورد فيهما. كما أن التشابه بين مقدمة «درة التنزيل» ومقدمات ما وصلنا من كتب أبي القاسم إسماعيل يدل على تشابه في الأسلوب.
- وأن هذا كله يرشح نسبة كتاب «درة التنزيل» إلى أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني.
- وأن سبب نسبة الكتاب في بعض النسخ الخطية إلى الراغب إنما يعود للاشتراك بينه وبين المؤلف الحقيقي في معظم الاسم والكنية : فالراغب هو : أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني. والمؤلف الحقيقي : هو أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني. فهما يختلفان بالاسم الأول، ويتفقان ببقية الاسم والكنية.
- كذلك كشف هذا البحث بعض الأخطاء والأوهام التي ذكرها الأخ الباحث في رأيه عن تحديد عصر الراغب الأصفهاني وسنة وفاته التي حددها بعام ٤٠٦/هـ.

«وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين»